



United Nations



الديمقراطية والتنمية: دور الأمم المتحدة

ورقة نقاش
سبتمبر/أيلول ٢٠١٣

تحرير:
ماسيمو توماسولي



هناك اعتراف بفعالية المؤسسات وسلامة
السياسات الديمقراطية بوصفها عناصر
مساعدة للتنمية. وتخلق الديمقراطية
بيئة مواتية تخضع الخيارات السياسية
فيها لسيطرة المواطنين الأحرار
والمسؤولين والقادرين على مساءلة
الحكومة ومؤسسات الدولة عن تنفيذها.

حقوق التأليف والنشر. © الأمم المتحدة ٢٠١٣. الآراء الواردة في هذا المنشور لا تعبر
بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة أو المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات أو
مجلسها أو أعضاء مجلسها.

جميع الصور © للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٣.

ISBN: 978-91-87729-28-7



United Nations



المحتويات

ما هي المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات منظمة حكومية دولية تتمثل مهمتها في دعم الديمقراطية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

أما أهداف المؤسسة فهي دعم المؤسسات والعمليات الديمقراطية الأكثر قوة، والديمقراطية الأكثر استدامة وفعالية وشرعية.

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات هي المنظمة الحكومية الدولية العالمية الوحيدة التي تتحضر ولايتها في دعم الديمقراطية، وتكمن رؤيتها في أن تصحح الجهة العالمية الأولى لتقاسم المعارف والخبرات المقارنة في مجال دعم الديمقراطية.

ما هي أنشطة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

تقوم المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بإنتاج المعارف المقارنة في مجالات خبرتها الرئيسية: العمليات الانتخابية، ووضع الدساتير والمشاركة السياسية والتمثيل، والديمقراطية والتنمية، وكذلك فيما يخص الديمقراطية من حيث علاقتها بالمساواة بين الجنسين والتنوع والصراع والأمن.

وتوفر المؤسسة هذه المعرفة إلى الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية الساعية إلى تحقيق الإصلاحات الديمقراطية، كما تيسر الحوار دعماً للتغيير الديمقراطي.

وفي إطار عملها، تهدف المؤسسة إلى:

- زيادة إمكانات الديمقراطية وشرعيتها ومصداقيتها
- مشاركة أكثر شمولية وتمثيل يخضع للمساءلة
- تعاون أكثر فعالية وشرعية في مجال الديمقراطية

كيف تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

نظراً إلى أن الديمقراطية تنمو من داخل المجتمعات، فهي تتطور باستمرار. وليس هناك نموذج واحد للديمقراطية قابل للتطبيق عالمياً، فأفضل من يقدم على الخيارات الصعبة ويقدم جودة الديمقراطية هم المواطنون أنفسهم. وهذا بالضبط ما تعكسه جهود المؤسسة، فعمل المؤسسة يجري تنظيمه على المستوى العالمي والإقليمي والقطري، مع التركيز على المواطن باعتباره محرك التغيير.

عمل المؤسسة غير إلزامي، كما أن المؤسسة تتبع نهجاً تعاونياً غير متحيز نحو التعاون في مجال الديمقراطية، مؤكدة على التنوع في الديمقراطية والمشاركة السياسية على قدم المساواة، وتمثيل المرأة والرجل في الحياة السياسية وصنع القرار، والمساعدة في تعزيز الإرادة السياسية اللازمة من أجل التغيير.

وتضم المؤسسة مجموعة واسعة من الكيانات السياسية وزعماء الرأي. وعن طريق عقد الندوات والمؤتمرات وورش عمل بناء القدرات، تعمل أيدياً على تسهيل تبادل المعرفة على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية.

أين تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في جميع أنحاء العالم، فعن طريق مقرها في ستوكهولم، السويد، افتتحت المؤسسة مكاتب في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا.

كما تتمتع المؤسسة بصفة مراقب دائم لدى الأمم المتحدة.

الدول الأعضاء

جميع الدول الأعضاء في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات دول ديمقراطية توفر الدعم السياسي والمالي لعمل المؤسسة، وتشمل الدول الأعضاء أستراليا وبربادوس وبلجيكا وبنوسوانا وكندا والبرازيل والأرجنتين وشيلي، وكوستاريكا والدانمارك وجمهورية الدومينيكان وفلندا وألمانيا وغانا والهند وموريشيوس والمكسيك ومنغوليا وتامبيا وهولندا والنرويج وبيرو والنيلين والبرتغال وجنوب أفريقيا وإسبانيا والسويد وسويسرا وأوروغواي، ولليابان صفة مراقب.

الحكم

تخضع المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لمجلس يتألف من الدول الأعضاء فيها ويساعده مجلس المستشارين. ويشغل السيد فينار هيلجيسين، نائب وزير الشؤون الخارجية النرويجي الأسبق، منصب الأمين العام.

التوصيات الرئيسية

الملخص التنفيذي

الاستنتاجات

التوصيات

١. مقدمة

٢. مناقشة الديمقراطية والتنمية في الأمم المتحدة

دور الأمم المتحدة في مجال بناء الديمقراطية والتنمية

الروابط بين الديمقراطية وبناء الدولة وبناء السلام

تطور الديمقراطية ومعايير التنمية

٣. أهمية الديمقراطية بالنسبة للتنمية

التقاش حول الديمقراطية والتنمية

الدورات النزيفية: الديمقراطية والحكم ونتائج التنمية

٤. أهمية التنمية بالنسبة للديمقراطية

التغلب على عدم المساواة والتهميش

تعزيز المساءلة الاجتماعية

٥. استشرافاً للمستقبل: الآثار المترتبة على السياسات والممارسات

معالجة الديمقراطية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

المشاركة في الديمقراطية والتنمية بطريقة متسقة تستند إلى المبادئ

إدراك أهمية الملكية الديمقراطية والشمولية

تطبيق السياسات التي تتناول الصلة بين الديمقراطية والتنمية

تبادل الخبرات على الصعيد العالمي وإقامة الشراكات بشأن

الديمقراطية والتنمية

٦. الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

التوصيات

الملاحق

الملحق ١: مذكرة المفاهيم وجدول الأعمال المشروح لاجتماع المائدة المستديرة الدولي حول "الديمقراطية من أجل التنمية/التنمية من أجل الديمقراطية"

الملحق ٢: كلمة ترحيب يلقيها معالي السفير كلود هيلر، الممثل الدائم

للمكسيك لدى الأمم المتحدة

الملحق ٣: بيان السيد أولاف كيورفن، مساعد الأمين العام ومدير مكتب

السياسات الإنمائية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الملحق ٤: بيان السيدة اليزابيث سبهار، مدير شعبة أوروبا، إدارة الأمم

المتحدة للشؤون السياسية

الملحق ٥: بيان الدكتور ماسيمو توماسولي، المراقب الدائم للمؤسسة الدولية

لديمقراطية والانتخابات لدى الأمم المتحدة

الملحق ٦: جدول الأعمال المشروح، مناقشات اجتماع المائدة المستديرة حول

"إعادة النظر في الديمقراطية والتنمية للقرن الحادي والعشرين"

المراجع وقراءات إضافية

قائمة المختصرات

٦

٧

٧

٨

١١

١٢

١٣

١٤

١٥

١٧

١٨

١٩

٢٢

٢٢

٢٣

٢٥

٢٥

٢٥

٢٦

٢٨

٢٩

٣٢

٣٢

٣٣

٣٦

٣٦

٤٠

٤٢

٤٣

٤٤

٤٥

٤٥

٤٦

٤٨

٤٨

٥٠

شكر خاص لكل من ستيفان غراف وكايران ليتريش على ما قدماه من دعم لتنفيذ هذه المبادرة.

الديمقراطية والتنمية: دور الأمم المتحدة

المحرر: ماسيمو توماسولي

المقرر: تيموثي سيسك

تقرير اجتماعي المائدة المستديرة الدوليين حول الديمقراطية والتنمية شارك في تنظيمهما كل من المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية

التوصيات الرئيسية

خُص اجتماع المائدة المستديرة إلى اثنتي عشر توصية رئيسية بشأن الديمقراطية والتنمية، ودور الأمم المتحدة هي:

- ١ التأمّلات - حول كيفية كون بناء الديمقراطية وجعلها هدفاً جوهرياً وأداةً رئيسيةً في دفع عجلة التنمية - ينبغي أن تمثل جانباً أساسياً في مشاورات الأمم المتحدة لاشتقاق إطار إنمائي جديد يعقب الأهداف الإنمائية للألفية في العام ٢٠١٥.
- ٢ في حين أن مساهمة الديمقراطية في التنمية، أو مساهمة التنمية في الديمقراطية، هي جوانب معقدة تعتمد على السياق وربما تشير جدلاً في بعض الأحيان، ينبغي على الأمم المتحدة مواصلة استكشاف ودعم وتعزيز الجوانب الأساسية ذات المنافع المتبادلة لكلا العمليتين.
- ٣ ينبغي على الأمم المتحدة أن تسهم في إنشاء قاعدة للمعرفة التجريبية توضح أن الحكم الديمقراطي يُعد أمراً أساسياً لتحقيق مكاسب إنمائية في القرن الحادي والعشرين، مع منظور قائم على الحقوق يعمم المساواة بين الجنسين.
- ٤ يجب أن تكون الأمم المتحدة أكثر منهجية في تصرفاتها، وأكثر وضوحاً بشأن دورها في بناء الديمقراطية في أنحاء العالم. وارتكازاً على أسسها المعيارية، يجب أن تلتزم إجراءات الأمم المتحدة بتعزيز الديمقراطية من عبر المشاركة المستندة إلى المبادئ والمتسقة في السعي لتحقيق ركائز المنظمة الثلاث وهي السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية.
- ٥ وعلى الأمم المتحدة زيادة تطوير سياساتها الداخلية وقدرتها على تقديم مساعدة أكثر فعالية للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية نحو الديمقراطية، ودعم التحولات الديمقراطية الوليدة.
- ٦ نظراً لكون بناء الديمقراطية عملية طويلة المدى ومعقدة وشديدة التأثير بالسياق، يجب أن تركز المساعدة الديمقراطية التي تقدمها الأمم المتحدة على فهم دقيق للواقع المحلي والمعرفة المقارنة القوية.
- ٧ ينبغي تحديد التزام الأمم المتحدة طويل الأمد بمبدأ الملكية الوطنية وممارسته بطريقة أكثر شمولاً، وتوجيهه من عن طريق فهم العلاقة ذات الدعم المتبادل بين الديمقراطية والتنمية وذلك في ضوء السياق.
- ٨ يجب على الجهود قصيرة المدى الرامية إلى تحقيق التحولات السلمية إلى نظام سياسي جديد ومستقر أن ترتبط بنهج إستراتيجية طويلة المدى تهدف إلى إقامة مؤسسات تشاركية على نطاق واسع وتصغي لجميع الأصوات - بما في ذلك أصوات الفقراء والمحرومين والمستضعفين على مر العصور.
- ٩ داخل الأمم المتحدة، لا يزال من مصادر القلق المشترك، أنه في السياسة العالمية وعلى الصعيد الميداني، لا بد من القيام بالمزيد لخلق شعور بالرؤية المشتركة عبر بناء الديمقراطية وبناء السلام وفروع المساعدة الإنمائية في منظومة الأمم المتحدة.
- ١٠ ينبغي على الأمم المتحدة سد الفجوة بين السياسة والممارسة في معالجة الروابط بين الديمقراطية والتنمية.
- ١١ هناك حاجة إلى الإصلاحات في معالجة الطريقة التي يتم بها وضع تصور لمساعدة بناء الديمقراطية التقليدية وتنفيذها.
- ١٢ الضروري إقامة في المستقبل شراكات قوية بين الأمم المتحدة - سواء على المستوى العالمي وفي السياق الإقليمي وعلى المستوى القطري - والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى، وذلك دعماً للديمقراطية.

الملخص التنفيذي

في حين يتم تقييم الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) على أساس التطلعات مقابل النتائج الفعلية قبل الاستعراض الرسمي لها في العام ٢٠١٥، فإن الوقت لإعادة النظر في العلاقات الأساسية بين الحكم الديمقراطي، ولا سيما الديمقراطية من حيث المبدأ والممارسة، وتحقيق نتائج التنمية. فبعد فترة من التساؤلات والتفكير في كل من المساعدة الديمقراطية ومساعدات التنمية، وفي ظل التحولات الأخيرة التي تحدث في العالم العربي وخارجه، هناك حاجة ماسة إلى وجهات نظر ونهج جديدة.

الاستنتاجات

مناقشة الصلة بين الديمقراطية والتنمية

رغم أن الأدلة في الأدبيات العلمية مختلطة وغير حاسمة، يكاد يكون هناك عدم اتفاق على أن الديمقراطية والتنمية يعزز كل منهما الآخر على مر الزمن. والتقدم في أحدهما قد يثمر عن تقدم في الآخر، في عملية تفاعل وتعزيز متبادلين. وكثيراً ما يُستخدم مصطلح "الحكم الرشيد" كبديل للمفهوم الأوسع وهو مساهمة الديمقراطية في التنمية، ودورها فيها. ومع ذلك، زعم المشاركون أن الديمقراطية، وليس فقط الحكم الرشيد (أو حتى التعبيرات الأدنى، مثل الحكم الرشيد بما فيه الكفاية) هي في الواقع ضرورية لتحقيق التنمية، وهي لا تشمل فقط المؤسسات والعمليات الرئيسية، ولكن أيضاً مفاهيم صوت المواطنين والمشاركة والإدماج واحتضان الثقافة الديمقراطية. كذلك أشار بعض المشاركين إلى أنه، على الأقل، ليس هناك أي دليل مضاد على أنه لا بد من التضحية بالديمقراطية من أجل التنمية، أو أن الأنظمة الاستبدادية ذات التوجه التنموي لديها سجل أفضل على المدى الطويل.

ومن خلال مختلف المناظرات والتجارب المقارنة التي تم تناولها في اجتماعات المائدة المستديرة عامي ٢٠٠٨ و٢٠١١ أفاد تقييم المشاركين إلى أنه في نهاية المطاف تُعد

الديمقراطية أداة هامة لتحقيق نتائج التنمية. والسمات الأساسية للديمقراطية مثل المشاركة، والشمولية، والاستجابة لمطالب المواطنين، والمساءلة، كلها تساهم على نحو مباشر وغير مباشر في التنمية، عندما تقترن بقدرات الدولة مثل السلامة والأمن وسيادة القانون والوصول إلى العدالة، والإدارة العامة المهنية، وتقديم الخدمات الأساسية في مجالات مثل التعليم والرعاية الصحية.

من ناحية أخرى، أقر المشاركون أيضاً بأن الفقر والجوع والمرض يمكن أن تحد من قدرة الناس على ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية بفعالية. ولذلك، فالتنمية هامة أيضاً بالنسبة للديمقراطية. وقد يؤدي انعدام التنمية في شكل الركود الاقتصادي، وعدم المساواة المستمرة و/أو الفقر المدقع إلى إضعاف ثقة الناس في النظم الديمقراطية الرسمية للحكم، حتى في البلدان أو المناطق حيث تُعتبر هذه الأنظمة متماسكة. والواقع أن الديمقراطيات لا تتجح دائماً في تحقيق التنمية على المستوى والوتيرة التي يتوقعها المواطنون. علاوة على ذلك، فإن العمليات الديمقراطية الرسمية والأساسية مثل تنظيم وعقد انتخابات تنافسية منتظمة - التي غالباً ما تفضلها الجهات المانحة الدولية للمساعدة الديمقراطية - ليست كافية في ذاتها لتحسين حياة الفقراء.

ومع ذلك، وبشكل عام، كان هناك فهم أنه في حين أن الحكومات الديمقراطية الفردية لا تبرع دائماً في تحقيق التنمية وفقاً لاحتياجات الناس وتوقعاتهم، فإن دور النظام في ضمان صوت المواطنين في التعبير عن تلك الاحتياجات والمطالب بها، وكذلك حق المواطنين في خلع أولئك الذين لا يحكمون وفقاً لتلك التوقعات - وهو جوهر الديمقراطية - أمر لا غنى عنه للمساءلة واستدامة التنمية مع مرور الوقت. ومن الأمور الأساسية لضمان نتائج أفضل للتنمية، والتي يمكن للديمقراطية أن تقدمها، هي إقامة بيئة مواتية تستطيع فيه الفئات الأكثر فقراً وتهميشاً أن يكون لها صوت وأن تساعد في تشكيل

الديمقراطية والتنمية:
دور الأمم المتحدة

معالجة الديمقراطية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١. التأملات - حول كيفية كون بناء الديمقراطية هدفاً جوهرياً وأداةً رئيسيةً في دفع عجلة التنمية - ينبغي أن تمثل جانباً أساسياً في مشاورات الأمم المتحدة لاشتقاق إطار إنمائي جديد يعقب الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥. وفي ظل الاعتراف بأن سياق كل بلد يُعد سياقاً فريداً من نوعه، يجب أن تكون هناك مداولات حول كيفية أن تحسين الديمقراطية والمساءلة والوصول إلى المعلومات والإدارة الشاملة له أثره الفعال في تحقيق أهداف التنمية، خاصةً بالنسبة للنساء. وينبغي أن تكون هذه القضايا محورية في مداولات كيانات الأمم المتحدة ومناقشات الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، والتي ستكون عناصر الصيغة النهائية لجدول أعمال التنمية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥.

٢. في حين أن مساهمة الديمقراطية في التنمية، أو مساهمة التنمية في الديمقراطية، هي جوانب معقدة تعتمد على السياق وربما مثيرةً للجدل في بعض الأحيان، ينبغي على الأمم المتحدة مواصلة استكشاف ودعم وتعزيز الجوانب الأساسية ذات المنافع المتبادلة لكلتا العمليتين.

٣. ينبغي على الأمم المتحدة أن تسهم في إنشاء قاعدة للمعرفة التجريبية توضح أن الحكم الديمقراطي يُعد أمراً أساسياً لتحقيق مكاسب إنمائية في القرن الحادي والعشرين، مع منظور قائم على الحقوق يعمم المساواة بين الجنسين. ينبغي أن تهدف هيئات ووكالات الأمم المتحدة إلى إثبات باستمرار كيف أن المبادئ والممارسات الديمقراطية مثل احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والمساءلة والعمليات الانتخابية ذات المصدقية والشفافية والتعددية السياسية ومشاركة المجتمع المدني يمكن أن تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق مكاسب في مجال التنمية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي عرض الأدلة التي تؤيد الآثار الإيجابية لتمثيل المرأة على نتائج التنمية

جدول أعمال التنمية. وكان الاستنتاج النهائي هو - على الرغم من أنه ليس المتغير الوحيد الذي يجب النظر فيه - فإن التنمية، على المدى الطويل، تقل فرصها في النجاح ما لم تكن قائمة على تسوية سياسية ديمقراطية شاملة.

إعادة النظر في نهج بناء الديمقراطية والتنمية

ويكمن التحدي الآن، حسبما يفيد المشاركون، في استغلال الفرص التي أوجدتها المراحل الانتقالية في تغيير المجتمعات بسرعة للنهوض بالأهداف الديمقراطية والتنمية في آن واحد. ويعني ذلك أن التأكد من أن خطط التنمية الوطنية والإصلاحات الاقتصادية شاملة وتشاركية على نطاق واسع، وأن مؤسسات الدولة خاضعة لتقدير أكبر من المساءلة، وأن العمليات الانتخابية وعمليات صياغة الدستور صُممت بحيث تكون شاملة على نطاق واسع، لا سيما للأقليات والنساء والفئات الضعيفة.

تم تحديد المساءلة والشفافية، التي تركز عليها الضوابط والموازن خاصة في السلطة التنفيذية، بوصفها عناصر ستظل تمثل تحدياً حاسماً في السنوات المقبلة للديمقراطيات الناشئة، والتي ستكون أيضاً حاسمة لأفاق التنمية بها.

التوصيات

ينبغي على الأمم المتحدة إعادة النظر في الكيفية التي يتم بها بناء الديمقراطية في المعتاد، وكذلك النهج التقليدية لمساعدات التنمية. هناك حاجة إلى "إضفاء الصبغة الديمقراطية على التنمية" بشكل أكبر لكسر الصومعة أو الجدران الحالية بين بناء الديمقراطية وتنفيذ الشراكة الإنمائية، لا سيما من حيث اتساق تحقيقها. على سبيل المثال، تقارير التنمية البشرية الوطنية والإقليمية قد يثبت أنها أدوات أكثر فائدة عن طريق القيام بالمزيد للجمع بين تحليل ورصد نتائج التنمية وأهدافها بتقدير أكثر محورية لمدى تأثير حقوق المواطنين ومشاركته على احتمالات التقدم المستدام.

لإظهار ارتباط الأهداف المعينة لبناء الديمقراطية ارتباطاً مباشراً بالتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية في مجالات مثل التعليم والصحة.

المشاركة في الديمقراطية والتنمية بطريقة متنسقة ومستندة إلى المبادئ

٤. يجب أن تكون الأمم المتحدة أكثر منهجية في تصرفاتها، وأكثر وضوحاً بشأن دورها في بناء الديمقراطية في أنحاء العالم. ارتكازاً على أسس معيارية، يجب أن تلتزم إجراءات الأمم المتحدة بتعزيز الديمقراطية من خلال المشاركة المستندة إلى المبادئ والمتسقة في السعي لتحقيق ركائز المنظمة الثلاث وهي السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية. ويشير دور الأمم المتحدة الجلي كمناصر لحقوق الإنسان إلى حاجة الأمم المتحدة للتوضيح بشكل أفضل كيف - وليس ما إذا كانت - المبادئ والممارسات الديمقراطية تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق مكاسب في مجال التنمية، كأن تكون الديمقراطية عنصراً مطلوباً في جوهرها لإعمال حقوق الإنسان، وأيضاً ذات صلة أساسية بتحقيق نتائج التنمية. ينبغي تعميم بناء الديمقراطية في جميع أعمال الأمم المتحدة. تعتبر أدوار الأمم المتحدة ووظائفها فنية، مثل المساعدة في تنظيم العمليات الانتخابية، وتستند إلى المبادئ، معربة عن دعم التحولات الديمقراطية الشاملة.

٥. على الأمم المتحدة زيادة تطوير سياساتها الداخلية وقدرتها على تقديم مساعدة أكثر فعالية للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية نحو الديمقراطية ودعم التحولات الديمقراطية الوليدة. تتمتع الأمم المتحدة بموقع فريد ولها ولايات لتقديم المساعدة للبلدان التي تمر بمرحلة معقدة وفي كثير من الأحيان متزامنة من التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن الانتقال من الصراع إلى السلام نحو خلق ديمقراطية جديدة. ويشكل التأكد من أن العمليات الانتقالية التي تعقب الاضطرابات الاجتماعية تؤدي إلى مؤسسات

جديدة للمساءلة بيئة مواتية أساسية لإشراك الأمم المتحدة، كما تمثل مؤسسات سيادة القانون التي تمتاز بكونها مستقلة ويمكن الوصول إليها ومشروعة وفعالة عنصراً أساسياً لكل من الديمقراطية والتنمية على حد سواء.

٦. نظراً لكون بناء الديمقراطية عملية طويلة المدى ومعقدة وشديدة التأثير بالسياق، يجب أن تركز المساعدة الديمقراطية التي تقدمها الأمم المتحدة على فهم دقيق للواقع المحلي والمعرفة المقارنة القوية. يمكن أن يكون دعم الديمقراطية ذا أهمية كبيرة لعدد من السياقات القطرية، لأنه في جميع البلدان، ينطوي هدف "إتقان" النظام الديمقراطي على جهد مستمر وعمل لا يتوقف. أضف إلى ذلك أنه، في سياقات الانتقال على وجه الخصوص، ينبغي على الأمم المتحدة أن تكون قادرة على تقديم الدعم للتحولات الديمقراطية ومستعدة لذلك، بما في ذلك بناء المؤسسات وتطوير ثقافة الديمقراطية، على المدى الطويل.

إدراك أهمية الملكية الديمقراطية والشمولية

٧. ينبغي تحديد التزام الأمم المتحدة طويل الأمد بمبدأ الملكية الوطنية وممارسته بطريقة أكثر شمولاً، وتوجيهه عن طريق فهم للعلاقة ذات الدعم المتبادل بين الديمقراطية والتنمية وذلك في ضوء السياق. ويمكن أن تصبح عمليات التنمية أكثر فعالية إذا كان هناك أساس ديمقراطي للبناء عليه، أساس يتيح لمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المحلية وأصحاب المصلحة أن تؤدي دوراً كبيراً في مناقشة السياسات والرقابة. كذلك ستكون التنمية أكثر استدامة عبر تعزيز المساءلة المحلية عن طريق تدعيم المؤسسات والعمليات الديمقراطية. كي تترسخ الديمقراطية وكي تكتسب الملكية الوطنية معنى حقيقياً، يتعين على الحكومة والمجتمع المدني والنواب البرلمانيين العمل معاً لصياغة خطة التنمية الوطنية والاتفاق عليها. وفي المقابل، سوف

الديمقراطية والتنمية:
دور الأمم المتحدة

إعطاء الدعم المناسب للقوى الاجتماعية الديمقراطية والمساعدة في تهيئة الظروف كي تُسمع أصوات المجتمع المدني.

تطبيق السياسات التي تتناول الصلة بين الديمقراطية والتنمية

١٠. ينبغي على الأمم المتحدة سد الفجوة بين السياسة والممارسة في معالجة الروابط بين الديمقراطية والتنمية. تطورت الأمم المتحدة بشكل كبير على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية فقامت بتطوير قاعدة معرفة، وإعداد قائمة بأفضل الممارسات وتحسين الاستراتيجيات التشغيلية التي تُقدم المساعدة الديمقراطية على أساسها حالياً. ومع ذلك، هناك نقاط التقاء بين الديمقراطية والتنمية حيث يمكن للمبادئ الأكثر تماسكاً، والتطبيق الأكثر تنسيقاً والنُهُج الأكثر ابتكاراً سد الفجوة بين منظوري المساعدة الإنمائية وبناء الديمقراطية.

١١. هناك حاجة إلى الإصلاحات في معالجة الطريقة التي يتم بها وضع تصور لمساعدة بناء الديمقراطية التقليدية وتنفيذها. اتجهت المنظمات الدولية إلى التركيز أكثر من اللازم، وعلى نحو متكرر، على العمليات الانتخابية. ولكن قل الاهتمام بعناصر هامة مثل دور نظام الأحزاب السياسية والأداء البرلماني. ولا يزال على الأمم المتحدة المشاركة بشكل أكبر في هذا العنصر الذي يشكل "الحلقة المفقودة" في بناء الديمقراطية. ينبغي بذل المزيد من الجهود لاستكشاف إمكانيات دعم البلدان في تطوير أنظمة تعددية شفافة وشاملة ومنصفة، فضلاً عن استكشاف تأثيرها المحتمل على عملية التنمية.

تبادل الخبرات على الصعيد العالمي وإقامة الشراكات بشأن الديمقراطية والتنمية

١٢. سيكون من الضروري إقامة شراكات قوية بين الأمم المتحدة - سواء على المستوى العالمي وفي السياق

تضع الساحة السياسية التي فتحتها هذا الحوار للبنات الأساسية لتعزيز عملية صنع القرار الديمقراطي الوطني من خلال قنوات متعددة للتفاعل بين الحكومة والهيئات البرلمانية والقادة المنتخبين على المستوى دون الوطني والمجتمع المدني.

٨. يجب على الجهود قصيرة المدى الرامية إلى تحقيق التحولات السلمية إلى نظام سياسي جديد ومستقر أن ترتبط بنُهُج إستراتيجية طويلة المدى تهدف إلى إقامة مؤسسات تشاركية على نطاق أوسع وتصغي لجميع الأصوات - بما في ذلك أصوات الفقراء والمحرومين والمستضعفين على مر العصور. ويحد الإقصاء الاجتماعي من مدى تطوير البلد للعلاقة الضمنية بين الدولة والمجتمع الضرورية كي تتجج الديمقراطية وتكون جهود التنمية فعالة. وعلاوة على الجهود لتحقيق الشمولية، يجب أن تكون هناك أيضاً نُهُج جديدة لقياس التقدم من خلال معايير تجمع بين أهداف بناء الديمقراطية والتنمية في نُهُج أكثر شمولية لتحديد الغايات والرصد.

٩. داخل الأمم المتحدة، لا يزال من مصادر القلق المشترك، أنه في السياسة العالمية وعلى الصعيد الميداني، لا بد من القيام بالمزيد لخلق شعور بالرؤية المشتركة عبر بناء الديمقراطية وبناء السلام وفروع المساعدة الإنمائية في منظومة الأمم المتحدة. ومن الأمور الحاسمة في السنوات المقبلة الاستمرار في بناء قدرات فريق الأمم المتحدة القطري على العمل مع أصحاب المصلحة الوطنيين لتصميم وتنفيذ عمليات تخطيط التنمية التي ترتبط بالحكم الديمقراطي على نحو أكثر صراحةً. وينبغي للرؤية المشتركة أن تقترن برسائل أكثر تماسكاً واتساقاً من الأمم المتحدة، فيما يتعلق بطبيعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتنمية الديمقراطية التي يعضد بعضها بعضاً، ودورها في بناء السلام المستدام، فضلاً عن الأهمية الجوهرية للديمقراطية باعتبارها قيمة عالمية وهدفاً أساسياً. ويعني ذلك احتضان البيئة المواتية والاستفادة منها، مع

مقدمة

تعرض ورقة النقاش هذه الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة من مناقشات ندوتي المائدة المستديرة للنقاش شارك في عقدهما كل من إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية (UNDP)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. يأتي اجتماعا المائدة المستديرة بشأن الديمقراطية والتنمية كجزء من سلسلة أوسع من الاجتماعات التي تهدف إلى ترسيخ مفاهيم ونهج بناء الديمقراطية بشكل كامل في مجالات العمل الأساسية للأمم المتحدة: السلام والأمن،^١ وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين والتنمية. تُصدر كل من المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سلسلة من ورقات النقاش بشأن العلاقة بين الديمقراطية وهذه الركائز لعمل الأمم المتحدة كوسيلة للتشجيع على إجراء مزيد من المناقشة بين واضعي السياسات في الأمم المتحدة، وممثلي الدول الأعضاء والعلماء والطلاب والخبراء والمجتمع المدني حول العلاقة بين بناء الديمقراطية وعمل الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين.

تم تناول العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في مناقشات اجتماعي المائدة المستديرة بقاعدة تشاتام هاوس عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١١. وكانت أهداف حلقات العمل هذه بشأن الديمقراطية والتنمية النظر في المسائل التالية الأكثر تفصيلاً:

- بأي السبل وتحت أي ظروف تسهم الديمقراطية من حيث المبدأ، والحكم الديمقراطي من خلال الممارسة - المؤسسات والعمليات والحقوق والمشاركة - في التنمية؟
- بأي السبل وتحت أي ظروف تسهم التنمية - سواء على الصعيد الاقتصادي، من حيث التوسع في الثروة والدخل، والصعيد البشري، من حيث التحسينات في الصحة أو التعليم أو عدم التمييز - مساهمة إيجابية في الديمقراطية؟
- كيف تمنح الديمقراطية معنى وقيمة للمبادئ الأساسية للمشاركة الخارجية والمساعدة، لا سيما الملكية الوطنية والمحلية؟
- ما هو التقدم الذي يمكن إحرازه على مستوى الاستراتيجيات والسياسات والعمليات لتحسين كيفية مشاركة الأمم المتحدة لدعم عمليات الديمقراطية والتنمية التي يعزز بعضها بعضاً؟

جمعت الندوة الأولى، التي عُقدت بمناسبة الاحتفال الأول باليوم العالمي للديمقراطية (١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨)، واضعي السياسات والممارسين وممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمختصين من مجموعة واسعة من البلدان. وتبادل المشاركون الآراء ونتائج البحوث عن الروابط المعقدة بين الديمقراطية والتنمية وكيف يمكن للمكاسب في التنمية أن تسهم بدورها في الديمقراطية.^٢ وحدد هذا الاجتماع أيضاً مجالات في وضع السياسات لتحسين الإجراءات المتعددة الأطراف، لا سيما من

الإقليمي وعلى المستوى القطري - والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى، وذلك دعماً للديمقراطية. يجب أن تستفيد شراكات الأمم المتحدة مع المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني يجب من خضم الخبرة في مجالي الديمقراطية والتنمية، والتي يمكن لهذه الكيانات استخدامها، وخاصة تلك التي توجد في جنوب الكرة الأرضية. قامت مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، على سبيل المثال، بوضع نهج أكثر تأثراً بالسياق لبناء وتعزيز الديمقراطية، وأوضحت أيضاً المواثيق الإقليمية ذات الأساس المحلي والتي تربط الديمقراطية بحقوق الإنسان والتنمية. يجب على الأمم المتحدة أن تبحث باستمرار عن الفرص والنهج الجديدة لضمان استناد دعم بناء الديمقراطية إلى المعرفة المتعمقة بالسياق وتحركه احتياجات أصحاب المصلحة المحليين. ■

١ للاطلاع على ورقة النقاش حول الديمقراطية والسلام والأمن، انظر توماسولي (٢٠١٠).

٢ ويتضمن الملحق ١ المذكورة المفاهيمية وجدول أعمال الندوة.

مناقشة الديمقراطية والتنمية في الأمم المتحدة

أثار الربيع العربي مجدداً الحجاج التي تقيد أن هناك رغبة عالمية قوية من قبل شعوب العالم في نظم للحكم تخضع للمساءلة وتخلو من الفساد، رغبة في أن يكون لهم صوت والمشاركة في تحديد أولويات التنمية الوطنية، وفي حقوق الإنسان الأساسية والكرامة الإنسانية. وفي الواقع، أقر المشاركون في الندوة عام ٢٠١١ أن أحد الأسباب القوية التي أشعلت فتيل الاحتجاجات في المنطقة تمثل في الحرمان من الكرامة، فكان لهذه المظالم بُعد ذو صلة بالديمقراطية (غياب الصوت والتمثيل) وآخر يتعلق بالتنمية (الافتقار إلى الفرص الاقتصادية).

وفي صميم النقاش المعاصر حول مساعدات بناء الديمقراطية والتنمية الشاملة يأتي السؤال الأبرز: متى تسهم الديمقراطية في التنمية، ومتى تسهم التنمية في الديمقراطية؟ وتعبيراً على هذا التقييم، كيف يمكن للمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة المشاركة بشكل أكثر فعالية عن طريق الدعم الدبلوماسي أو السياسي، والمساعدة الديمقراطية والمعونة الإنمائية في توليد دورات للديمقراطية والتنمية يعزز بعضها بعضاً، أو دورات "نزيهة"؟

والسؤال الحاسم للفترة الحالية هو كيفية اغتنام الفرص التي أتاحتها العمليات الانتقالية لدعم الانتقال إلى الديمقراطية الذي يمتاز بالمنفعة المتبادلة بطريقة تعزز أيضاً غايات التنمية. ويتعاضد هذا القلق خصوصاً فيما يتعلق بالبلدان الهشة والمتضررة من الصراع، وتلك الأكثر عرضة لنشوب النزاعات و/أو حيث تفشل الدولة في تقديم الخدمات الأساسية (بما في ذلك الأمن).

كما تتناول ورقة النقاش بمزيد من التفصيل، الطريقة التي يمكن بها للديمقراطية المساهمة في التنمية من خلال الحد من الفقر بطرق مختلفة. مبدئياً، العمليات الانتخابية الديمقراطية تمكن الشعوب من خلال منحهم صوتاً لاتخاذ قرار بشأن قيادتهم السياسية، وقد يكون ذلك دافعاً هاماً بالنسبة للأشخاص الذين لطالما حُرِّموا من هذا الحق في تنظيم مصالحهم والدفاع عنها. ويجوز للقادة السياسيين صياغة الطعون الانتخابية بمهارة، وبعد ذلك تطبيق السياسات، لمصلحة الفقراء. وحين يخفقون في القيام بذلك، تكون لدى الشعب الفرصة لرفض الأنظمة الحاكمة ودعم القوى السياسية الأخرى التي تظهر التزاماً أكبر. بالإضافة إلى الحكومة المستفيدة وحوارات الجهات المانحة حول المساعدات، هناك أيضاً الحاجة إلى توسيع مفهوم الملكية المحلية أو الوطنية من خلال تعزيز عملية تخطيط التنمية الشاملة على نطاق واسع والتي تشمل أيضاً المشاركة على الصعيد المحلي وآليات المساءلة الديمقراطية.

في دراسة أجريت مؤخراً، وجدت الباحثة في جامعة هارفارد بيبا نوريس أن الأهداف الإنمائية غالباً ما تتحقق في ظل شرطين: أولاً، حين تعضد المؤسسات والإجراءات الديمقراطية إدلاء الشعب بصوته والمساءلة، في صورة توفير الفرص لجميع

جانب الأمم المتحدة، في تلك المجالات الحاسمة من بناء الديمقراطية التي يمكن أن تعزز عمليات التنمية المستدامة.

وعُقد الاجتماع الثاني في ٢١ مارس/أذار عام ٢٠١١. وتناول الاجتماع بشكل أكثر تحديداً دور الأمم المتحدة في تعزيز الديمقراطية وخطط التنمية في آن واحد، وبصفة خاصة، إمكانية تطوير الجوانب المعيارية والإستراتيجية والتشغيلية لمشاركة الأمم المتحدة على نحو أكثر فعالية لتحقيق هذه الغايات التي يعزز بعضها بعضاً. وتحدث المشاركون القضايا الإستراتيجية الأوسع نطاقاً وحول كيفية توفيق الأمم المتحدة بين الجوانب السياسية لمشاركة الأمم المتحدة في التحول إلى الديمقراطية والجوانب التنفيذية لمشاركة الأمم المتحدة - لا سيما دور إدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة في الوساطة، ودور فرق الأمم المتحدة القطرية وعملية تخطيط التنمية الوطنية ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المحدد للحكومات الوطنية لبناء قدرات الدولة ونظم المساءلة الاجتماعية.

تعمس ورقة المناقشة هذه المداولات بشأن هذه المسائل في الاجتماعين، جنباً إلى جنب مع نتائج ورقة معلومات أساسية كتبها البروفيسور تيموثي سيسك من جامعة دنفر، بعنوان

Rethinking Democracy and Development for the 21st Century: Toward 'Complimentarity' [sic] in Democracy Building and Development Aid.

كما عمل البروفيسور سيسك مقررراً للأحداث. ■

وفي العام ٢٠٠٥، وصفت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان بكونها إحدى "القيم الأساسية العالمية والغير قابلة للتجزئة ومبادئ الأمم المتحدة - وبالتالي فهي" مترابطة ويعزز الواحد منها الآخر". وفي المقابل، تجلت هذه البيانات المعيارية الواسعة في التوجيه المباشر للنظام من جانب الأمين العام للأمم المتحدة بشأن المبادئ والممارسات الأساسية التي يستند عليها عمل الأمم المتحدة في الديمقراطية.

في العام ١٩٨٦، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان التاريخي بشأن الحق في التنمية (A/RES/٤١/١٢٨، ٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٦). وبعد خمسة وعشرين عاماً، لا يزال الإعلان معياراً للتأكيد على أن الفقر المدقع والمزمن وانعدام الأمن الغذائي والبطالة والإقصاء والتمييز المنهجي كلها تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان. وبالتالي فهي أيضاً عقبات كبرى تعوق تحقيق الديمقراطية. وتشارك الأسس التي تقوم عليها الأطر المعيارية للأمم المتحدة بشأن الديمقراطية والتنمية في الاهتمام المشترك بالمساواة والمشاركة وعدم التمييز (وخاصة ضد النساء والفئات الضعيفة من السكان) والمساءلة والشفافية والعدالة. ويتزايد الاعتراف بالترابط بين هذين الهدفين، في ظل الجهود القائمة، على سبيل المثال، لتوضيح مفهوم التنمية بوصفه حق من حقوق الإنسان، تنهض بها كيانات مثل الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالحق في التنمية، والذي يديره مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (UN OHCHR).

أدوار الأمم المتحدة في الديمقراطية والتنمية متعددة ومتنوعة. فعلى أعلى المستويات، تشارك الأمم المتحدة حالياً - غالباً بالتعاون مع منظمات إقليمية - في الاستجابة مباشرة للتحديات المتمثلة في التحولات غير الدستورية للسلطة داخل البلدان وفي التكليف بتقديم الدعم المباشر للإصلاح خلال التحولات إلى الديمقراطية.

المواطنون للتعبير عن مطالبهم ومحاسبة المسؤولين المنتخبين عن أفعالهم، وثانياً، حيثما يتم تعزيز قدرة نظام الحكم بحيث يمكن للدولة إدارة توريد السلع والخدمات العامة" (نوريس ٢٠١٢). وعند أخذ ذلك في الاعتبار، فإن كيفية قيام الأمم المتحدة بربط خطط الديمقراطية والتنمية على نحو أكثر فعالية يشكل جوهر ورقة النقاش الحالية.

دور الأمم المتحدة في مجال بناء الديمقراطية والتنمية

يوجّه الإطار المعياري الدولي، المستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والذي وُضع في ضوء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك ذات الصلة، دور الأمم المتحدة في بناء الديمقراطية والتنمية. وبالنسبة للديمقراطية على وجه الخصوص، تمتاز بعض الأطر المعيارية الإقليمية، مثل الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية (IADC)، بقدر أكبر من الوضوح: إذ يشير هذا الميثاق إلى "الحق في الديمقراطية" في مادته الأولى. وثمة أطر أخرى، مثل ميثاق الاتحاد الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، تلزم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بتعزيز الديمقراطية. ويفيد القرار الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في أبريل/نيسان عام ٢٠١٢، بأن حقوق الإنسان والتنمية "يعزز الواحد منهما الآخر" ويدعو "الدول الأعضاء في المنظمات الحكومية الدولية والاتفاقات الإقليمية إلى تضمين أو تعزيز تلك الأحكام في قوانينها التأسيسية للتنظيم والترتيبات والتي تهدف إلى تعزيز القيم والمبادئ الديمقراطية وحماية وتعزيز الديمقراطية في مجتمعاتها".^٢ وتتضمن المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحق في التصويت، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، وخاصة المادة ٢٥، تحدد بشكل أكثر وضوحاً الحق في المشاركة في الانتخابات والحياة السياسية. في العام ٢٠٠٠، أكد إعلان الأمم المتحدة الألفية أن الدول الأعضاء "لن تدخر جهداً في تعزيز الديمقراطية".

الديمقراطية والتنمية:
دور الأمم المتحدة

^٢ قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٣٦/١٩، "حقوق الإنسان والديمقراطية، وسيادة القانون" بتاريخ ١٩ أبريل/نيسان عام ٢٠١٢، A/HRC/RES/٣٦/١٩، المادة ٢٠.

وبناء السلام في السياقات المعرضة للصراع أو سياقات ما بعد الصراع. وأكدت اجتماعات المائدة المستديرة على الوعي المتزايد بتعقيد الروابط بين بناء السلام وبناء الدولة وبناء الديمقراطية. وتشير بعض التحليلات السياسية الأخيرة إلى أهمية مثل هذه الروابط.

أقر تقرير التنمية في العالم الذي أصدره البنك الدولي (WDR) لعام ٢٠١١ حول "الصراع والأمن والتنمية" بفعالية المبادرات استناداً إلى الإجراءات السريعة والهادفة في بعض الحالات الاستثنائية. ومع ذلك، فقد سلط التقرير الضوء على أهمية النهج طويلة المدى لبناء مؤسسات ديمقراطية من خلال الإصلاحات السياسية مع العمل المنهجي والتدريجي مع مرور الوقت، كما تبين من خلال عدد من التحولات السياسية الناجحة. وبالتالي، شدد تقرير التنمية في العالم ٢٠١١ على أهمية تعزيز المؤسسات الشرعية والحكم لتوفير أمن المواطن والعدالة وفرص العمل باعتبارها عوامل حاسمة لكسر دائرة العنف.

تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصلات بين الحكم الديمقراطي ومنع الصراعات وبناء السلام، كما يؤكد تقرير *Governance for Peace: Securing the Social Contract* (الحكم من أجل السلام: تأمين العقد الاجتماعي)، يسير في الاتجاه نفسه (UNDP ٢٠١٢). واستناداً إلى فهم أعمق للتحديات الجديدة المتمثلة في هشاشة دول الأزمات المعاصرة، يدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى زيادة التركيز على مبادئ الاستجابة والشمولية والمرونة وتعزيز الشراكات. يجب أن يسمح ذلك باختبار نهج الحكم المبتكرة التي تأخذ النتائج الإستراتيجية بعين الاعتبار بدلاً من النواتج المحددة لكل قطاع، مثل بناء مؤسسات سريعة الاستجابة، وتشجيع العمليات السياسية الشاملة، وتعزيز مرونة المجتمع من خلال تعبئة القدرات المحلية على التكيف والتأقلم مع التوتر والأزمات.

وقد تطورت ولايات حفظ السلام للأمم المتحدة وبعثاتها على مدى السنوات من "حفظ السلام التقليدي" إلى

وعلى المستوى العملي، تشارك فرق الأمم المتحدة القطرية في جميع أنحاء العالم مباشرة في تسهيل عملية التنمية، بدءاً من دعم صياغة عملية تخطيط التنمية الوطنية إلى المساهمات المباشرة في تعزيز القدرات الحكومية المتعلقة بالتنمية في المجالات بالغة الأهمية كالتعليم والصحة وفرص العمل والأمن. و الأمم المتحدة، ومن خلال فرقها القطرية، لديها برامج مباشرة للحد من الفقر فيما يقرب من ٨٠ بلداً، وغالباً ما يجري هذا العمل بالتنسيق المباشر مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة مثل منظمة الصحة العالمية (WHO) أو برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).

كذلك تشارك فرق الأمم المتحدة القطرية في تسويق أو تيسير أو إدارة تدفقات المعونة المتعددة الأطراف لدعم مؤسسات وعمليات الحكم. وقد تطور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحديداً، ليصبح منظمة مركزية لدعم إصلاح الإدارة العامة، وللتعاون مع المنظمات الشريكة الأخرى (مثل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات) بغية إدارة العمليات الانتخابية بطريقة مهنية، ولدعم مؤسسات الدولة الرئيسية مثل القطاع القضائي أو توفير سبل جديدة للوصول إلى العدالة. ويعد صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية (UNDEF) أداة هامة لتشجيع ودعم منظمات المجتمع المدني والمشاركة كعنصر رئيسي في تعزيز الديمقراطية.

الروابط بين الديمقراطية وبناء الدولة وبناء السلام

ركز اجتماع المائدة المستديرة على أدوار الأمم المتحدة المتصلة بالعلاقة بين الديمقراطية والتنمية كما تتجلى في ثلاثة مجالات رئيسية للمساعي: العمل على الحكم الديمقراطي في إطار برامج التنمية التي تنتهجها، مع التركيز على بناء مؤسسات وعمليات ديمقراطية تخضع للمساءلة وتمتاز بالاستجابة؛ ومبادرات الوساطة والمساعدة الانتخابية، وخاصة في حالات التحولات السياسية المعقدة، والمشاركة في عمليات حفظ السلام

السلام. وخص تقرير الأمين العام الصادر في تلك المناسبة (الأمين العام للأمم المتحدة، ٢٠١٠) خطة عمل من ٧ نقاط - مع المؤشرات ذات الصلة - لتوسيع مشاركة المرأة في بناء السلام، مما يقدم مساهمة كبيرة في الاتساق والتماسك في الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال. وانطوى ذلك أيضاً على إدراج مؤشرات حول زيادة تمثيل المرأة على جميع المستويات كصانع قرار في البلدان الخارجة من الصراع. ويندرج دور المرأة في كل من بناء السلام وبناء الديمقراطية بوضوح ضمن الولايات والأولويات المحددة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ولجنة بناء السلام.

تطور الديمقراطية ومعايير التنمية

اليوم، انتشرت المعايير الدولية للديمقراطية أيضاً على الصعيد الإقليمي. ووضعت العديد من المنظمات الإقليمية - لا سيما الاتحاد الأفريقي (AU)، ومنظمة الدول الأمريكية (OAS)، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) - قواعد وأدوات ومبادئ توجيهية واسعة غير ملزمة والممارسات الفضلى للنظم في الدول الأعضاء فيما يتعلق بحفظ وتعزيز الديمقراطية. ويُعد الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، الذي اعتمده الاتحاد الإفريقي، مثالاً على هذه المعايير الجديدة على المستوى الإقليمي، والتي اتسع نطاقها في بعض الحالات عن طريق المواثيق الإقليمية الفرعية (على سبيل المثال المبادئ والتوجيهات التي تحكم الانتخابات الديمقراطية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي [ISADC]). وفي العام ٢٠١١، احتفلت منظمة الدول الأمريكية بالذكرى العاشرة للميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية، الذي يعلن، من جملة أمور، "إن شعوب الأمريكتين لها الحق في الديمقراطية، وعلى حكومات تلك الدول التزاما بتعزيزها والدفاع عنها".

وأكد نشوء الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠٠٠ على الالتزام العالمي بالحد من الفقر وتوليد ظروف مواتية

"حفظ السلام المتعددة الأبعاد" من خلال البعثات المتكاملة، التي تضم عناصر الجيش والشرطة والمدنيين. علاوة على ذلك، هناك الآن العديد من البعثات السياسية للأمم المتحدة المنتشرة لمساعدة البلدان في مرحلة الانتقال تماماً كعمليات حفظ السلام. وأوحى ذلك بتركيز موسع من وظائف الأمان القياسية (مثل مراقبة اتفاقات وقف إطلاق النار أو إقامة مناطق عازلة بين المتحاربين) إلى مجموعة واسعة من المهام التي تقع عادة ضمن نطاق المساعدة الديمقراطية، مثل دعم سيادة القانون ومؤسسات الحكم وتقديم الدعم للعمليات الدستورية والانتخابات وحقوق الإنسان والمصالحة السياسية، مما يساعد على بناء المؤسسات والهيكل السياسية التي تصون حقوق المواطنين وتسهل مشاركتهم في العملية السياسية. ويستلزم العديد من هذه الأدوار قدرات قابلة للانتشار لدعم العمليات، كيفما وحيثما تُوضع، وكذلك القدرات الرفيعة المتخصصة.

بالنظر إلى جميع أدوات الأمم المتحدة الهامة لدعم التحولات السلمية، فإن الاستعراض المستقل للقدرات المدنية في أعقاب الصراع والذي أجرته مجموعة كبار المستشارين في فبراير/شباط ٢٠١١ (غينو ٢٠١١)، وتقرير الأمين العام اللاحق عن الموضوع نفسه بتاريخ ١٩ أغسطس/آب ٢٠١١ (الأمين العام للأمم المتحدة ٢٠١١)، أكدوا على ضرورة التعزيز الجماعي لجودة وكفاءة الدعم المدني بعد انتهاء الصراع. والعمليات السياسية الشاملة هي واحدة من أبرز المجالات الأساسية لتعزيز القدرات المدنية في حالات ما بعد الصراع، من أجل تلبية الاحتياجات التي تتراوح من الدعم لعملية وضع الدستور إلى تيسير الحوار السياسي وإنشاء الأحزاب السياسية.

في العام ٢٠١٠، كان الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فرصة لمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لتقييم التقدم المحرز ووضع نهج جديد لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين في صنع السلام وبناء

للتنمية. وتعلن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للعام ٢٠٠٥ أن الديمقراطية "قيمة عالمية"، وأنها "في نهاية المطاف وسيلة لتحقيق السلام والأمن الدولي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية، واحترام حقوق الإنسان". أما العمليات الأخرى، مثل مشاورات باريس وأكرا بشأن المساعدة الإنمائية الدولية وخطط عملها، وإجماع بوسان على فعالية التنمية، فقد أكدت كذلك على أهمية الديمقراطية والحكم الشامل بوصفهما أسس لازمة لمبدأ الملكية الوطنية لعملية التنمية.

في هذا المحفل وغيره، هناك مبدأ ناشئ يتمثل في "الملكية الديمقراطية للتنمية" واستكشاف طرق جديدة للتعبير عن هذه الملكية، استناداً إلى وعي متزايد بالعلاقات المعقدة والمتناقضة أحياناً بين المعونة والعمليات الديمقراطية من أجل صنع القرار المتعلق بالتنمية الوطنية (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١١). وقد أدت خطة ما بعد بوسان إلى الاعتراف بأن نهج التنمية التي تقودها الجهات المانحة قد يقوض في الواقع إمكانية تحقيق الأهداف المعلنة، لا سيما في الدول الهشة. تقدم لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) فكرة رئيسية أخرى في هذا الصدد في وثيقتها عام ٢٠٠٨ بشأن بناء الدولة في ظل الأوضاع الهشة (OECD 2008 / DAC)، والتي تتضمن المبادئ المتعلقة بالمساعدة للجهات الفاعلة والمؤسسات حول المساءلة الديمقراطية، في مجالات الانتخابات والأحزاب السياسية والإعلام والبرلمان (OECD / DAC 2012). وتكرر هذه المبادئ الرأي القائل إن المساعدات يمكن في بعض الأحيان أن تقوض المساءلة وأن هذا التعاون الإنمائي يجب أن يركز أكثر على استخدام المساعدات لتحسين عمليات المساءلة المحلية وتعزيز العلاقات بين الدولة والمجتمع.

هناك اعتراف بأن خطط المساعدة في بناء الديمقراطية والتنمية لا تتطابق دائماً، وهناك مناقشات حول التسلسل والرغبة في جهود بناء الديمقراطية في البلدان التي تعاني من الصراعات أو الضغوط الاقتصادية أو الصراع الاجتماعي. أي أن البعض لا يزال يجادل بأن

مكاسب التنمية يجب أن تسبق الديمقراطية، وأن فرص استمرار الديمقراطية تتضاءل في البلدان ذات الدخل المنخفض. وفي الواقع، يفترض بعض المحللين أن تكون بعض "الأنظمة الاستبدادية المعتدلة" أو البلدان النامية التي تحدها النوايا الحسنة والتي ليست ديمقراطية أكثر ملاءمة لتحقيق مكاسب إنمائية كبيرة. وفي التحولات السياسية كتلك التي تحدث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، هناك معضلات ضخمة تتمثل في التسلسل وترتيب أولويات المساعدات، وتحديات القدرة على الإنجاز وضرورة وجود نهج حذر واستراتيجي لضمان شرعية المساعدة الدولية لعمليات التحول الديمقراطي الوليدة.

تستند ذرائع تسيق بناء الديمقراطية ومساعدات التنمية على حجج رئيسية: ستجح الدول الديمقراطية على الأرجح، مع مرور الوقت، في تحقيق أهداف التنمية على المدى الطويل وفي تهيئة الظروف - مثل التعبير الكامل عن حقوق المرأة ومشاركتها - التي يعتمد عليها السلام والتنمية المستدامان في نهاية المطاف. يرتبط هذا الرأي بشكل وثيق بأمرتيا سن الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل في كتابه الأبرز *Development as Freedom* (سن ١٩٩٩)، ولكنه أيضاً مفهوم هام في نقاش الأمم المتحدة بين العاملين في مجال التنمية وبناء السلام وبناء الديمقراطية ضمن منظومتها. ■

أهمية الديمقراطية بالنسبة للتنمية

هناك اتفاق واسع النطاق أن شرعية النظم الحاكمة اليوم تعتمد إلى حد كبير على مؤهلاتها كُنظم ديمقراطية، وحتى بين تلك الدول ذات السجلات المريبة في مجال حقوق الإنسان أو التي تميل إلى تقييد المعارضة السياسية تقييداً بالغا، هناك محاولة متأنية من قبل الحكومات كي تظهر على الصعيد العالمي، وأمام مواطنيها كحكومات ذات طبيعة ديمقراطية. وفي العام ٢٠١١، كان هناك اتفاق واسع بين المحللين العلماء على أن ٦٠٪ على الأقل من دول العالم لديها مؤسسات وعمليات وإجراءات ديمقراطية بسيطة، وبالتالي يعيش ما يقرب من نصف سكان العالم في دول ديمقراطية معترف بها. وعلاوة على ذلك، حتى العديد من الدول التي لم ترد بالقائمة يمكن وصفها بأنها "شبه ديمقراطية"، أي تمتاز ببعض سمات الديمقراطية - كانتخابات ذات مصداقية على المستوى المحلي، على سبيل المثال - ولكنها قد تقتصر إلى سمات رئيسية أخرى، مثل الحق في تشكيل أحزاب سياسية مستقلة.

وفي حين كان هناك نمو سريع في الدول الديمقراطية في السنوات الثلاثين الماضية، فإن المكاسب الديمقراطية في البلدان الخارجة من الصراع و/ أو الاستبداد غالباً ما تكون هشّة للغاية، والتراجع عن المعايير والممارسات الديمقراطية يشكل خطراً حقيقياً. ثلث بلدان العالم تشهد أو شهدت مؤخراً تحولاً من النظم الاستبدادية أو من حرب أهلية إلى الديمقراطية، ومعظم هذه البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية يمكن في أحسن الأحوال تسميتها بالديمقراطيات "الجزئية" أو "الناشئة" أو "الطموحة".

"يتمثل التحدي الأكبر الذي يعترى عمليات التحول الديمقراطي في عدم القدرة على إرساء الديمقراطية في المجتمعات والأسواق بحيث يمكن للجميع الاستفادة من التقدم. والخطر يكمن في عدم تحقيق قدر كافٍ من الديمقراطية في نظر هؤلاء المواطنين الذين يبادرون بتسديد أسهم النقد. هل ستخفق الديمقراطية في إقامة عملية عادلة في المجتمعات؟

تلك هي مسألة قابلية الحكم. للأسف في بعض أنحاء العالم، تسبب النمو والتنمية في اتساع الفجوة بين أولئك الذين يشعرون بأنهم جزء من المجتمع، وأولئك الذين لا يشعرون بذلك. وهناك تشكك في الأسواق بوصفها أداة لتوزيع السلع الاقتصادية. ويجري إعادة النظر في كون الدولة أداة لحل المشاكل. وتعلم الزعماء درساً قاسياً وهو أن الناخبين يتوقعون أن تتم السيطرة على التضخم وتشجيع الاستثمار الأجنبي وموازنة السياسات الاقتصادية الكلية مع درجة مقبولة من الحماية الاجتماعية وتوزيع المنافع والتقدم والتنمية. ومن غير المقبول تجاهل قطاع كبير من السكان."

مارتا ليفوس، مدير لاتينوبارومتر، سانتياغو، شيلي

"يدور نقاش في العالم الأكاديمي حول هذه العلاقة.

والافتراض الرئيسي لأولئك الذين يعتبرون أن الأنظمة الديمقراطية تخلق النمو الاقتصادي، وبالتالي فهي أفضل نظام لتحقيق التنمية. ولكن للأسف لا تزال الأدلة التجريبية غير واضحة بشأن هذه المسألة.

ومع ذلك يمكن للمرء أن يجادل بأنه من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، يلزم من بين عدة شروط أخرى أن يكون هناك إطار مؤسسي موحد واحترام لسيادة القانون، وهما عنصران أساسيان للتخطيط الاقتصادي على المدى الطويل، وكذلك لا بد من وجود مؤسسات سياسية ذات شفافية تدعم الآلية التي تتطور في إطارها الأسواق العالمية الحالية.

وفي جميع هذه القضايا تسود الديمقراطية باعتبارها النظام الذي يحسن التعامل مع قضية التنمية لأنها تنشئ علاقة سياسية بين المواطنين وصناع القرار وتجبر الأخير على التصرف وفقاً للمصلحة العامة أو على الأقل مصلحة الأغلبية.

معالي السفير كلود هيلير، الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، ٢٠٠٧-٢٠١١

(البيان الكامل في الملحق ٢)

النقاش حول الديمقراطية والتنمية

رأى المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة أن إعادة النظر في العلاقات المحددة بين الديمقراطية والتنمية، في ضوء البحوث العلمية والخبرة العملية أمر ضروري. فكثيراً ما تثر نتائج البحوث عن "حقائق غير ملائمة" لواقعي السياسات، كما أشار أحد المشاركين. وقد استطلعت الدورة الأولى لاجتماع المائدة المستديرة عام ٢٠٠٨ هذه القضايا بعمق، ودرست تطبيقاتها في سياقات إقليمية بعينها مثل أمريكا اللاتينية وغرب أفريقيا حيث كان للنقاش حول الديمقراطية والتنمية صدى واسع في السنوات الأخيرة. كذلك الأمر، كان هناك حديث حول النقاش خضعت فيه المصطلحات الرئيسية للتدقيق الشديد: على سبيل المثال، ما هو وجه الاختلاف بالضبط بين "الديمقراطية" والمفاهيم ذات الصلة مثل "الحكم الديمقراطي" أو "الحكم الرشيد"؟

وبالنسبة للتنمية، هل هناك حاجة إلى استخدام تعريفات أكثر تحديداً للتنمية (على سبيل المثال، تدابير الناتج القومي الإجمالي)، أو تدابير أوسع نطاقاً مثل مستوى عدم المساواة داخل المجتمع أو المساواة في حقوق المرأة ودورها في عملية التنمية؟

ينصب الكثير من النقاش العلمي - الذي ينعكس بدوره في الغموض العملي - على مسألة "السببية". أي هل تتسبب الديمقراطية في التنمية، أو العكس؟ ما مدى أهمية إجراء انتخابات وطنية تنافسية في تحديد الأجندات أو حتى الأيديولوجيات المتنافسة حول عملية التنمية الوطنية؟ وعلى العكس، إلى أي مدى يُعد وجود مستوى معين من التنمية شرطاً أساسياً للممارسة الهادفة للديمقراطية في المجتمع؟ هذه الأسئلة حول السببية تُناقش على نطاق واسع في الأدبيات العلمية، وتجد استجابات متباينة.

"عندما نتأمل بيانات المواقف نجد أن الناس من جميع الطبقات الاجتماعية، وخاصة من هم في الطبقات الاجتماعية الدنيا، ينظرون إلى التنمية باعتبارها إحدى سمات الديمقراطية وبالتالي فإن الديمقراطية ليست مفهوماً منفصلاً عن التنمية. ورغم أنه في الكتابات الأكاديمية هناك محاولة لفصل هذين المفهومين، إلا أن هناك محاولة تشير إلى أنه عند الحديث عن الديمقراطية "ينبغي عدم الإفراط في تحميل الديمقراطية". ينبغي عدم إضافة العدالة الاجتماعية إلى الديمقراطية؛ ولا إضافة الحقوق إلى الديمقراطية، ولا التنمية إلى الديمقراطية.

ولكن في نظر الناس، هذه كلها سمات للديمقراطية. فما سر أهمية الديمقراطية؟ السر هو أنها تمنحك التنمية والرفاهية".

بيتر رونالد ديسوزا، مدير المعهد الهندي للدراسات المتقدمة، شيملا، الهند

يخلص بعض الباحثين إلى أنه ليس هناك أي دليل على وجود صلة قوية بين الديمقراطية والتنمية، ويستشهدون بكل من البحث الكمي والتجربة التاريخية لدعم وجهات نظرهم. ولم يجد آدم برجيفورسكي وزملاؤه علاقة مباشرة بين "نوع النظام" ونمو إجمالي الدخل في البلدان التي تستخدم التحليل الإحصائي لإيجاد مثل هذه الارتباطات (برجيفورسكي وآخرون ٢٠٠٠). وفي أحسن الأحوال، ترى هذه الأدبيات أن البلدان ذات التقاليد العريقة في سيادة القانون قد تسهل إحراز تقدم سريع في نتائج التنمية من خلال، على سبيل المثال، النص على حرمة العقود أو حماية الملكية الفكرية.

وتستند هذه الكتابات الأكاديمية إلى رأي مفاده أن الأنظمة التي تتميز "بالتنمية الموجهة" وتقييد الحقوق السياسية هي الأفضل لتحقيق محصلات التنمية على النقيض من الائتلافات الحاكمة التي ما تزال في كثير

من الأحيان بدائية ومشوشة وغير حاسمة كالتي توجد في بعض النظم الديمقراطية.

ورأى المشاركون أن أكبر تحدٍ أمام مساهمة الديمقراطية في التنمية ربما انعكس في حالات ضعف الأداء الاقتصادي واستمرار العزل الاجتماعي والاقتصادية في الأنظمة الديمقراطية الوليدة أو المستعادة، بالنظر إلى عدد من البلدان التي انتقلت من الأوتوقراطية أو حكم الحزب الواحد في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات. ففي أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، تبدو العديد من الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة موحدة في شكلها المؤسسي، ولكن نظراً لاستمرار ارتفاع مستويات عدم المساواة والصعوبات الاقتصادية التي تواجهها قطاعات واسعة من السكان (حتى في تلك الأماكن حيث تحققت بعض المكاسب الهامة في الحد من الفقر)، تسود السياسة المضطربة والنزعة الشعبوية والسخط وعدم الرضا عن النخب السياسية، بحيث أنها دفعت بالسكان أحياناً إلى التشكيك في مصداقية الديمقراطية نفسها، وفي ضوء ما عاشوه في بلدانهم. وتحد عوامل المعاناة ومن الفقر وعدم المساواة والفساد والإقصاء السياسي القائم على النوع الاجتماعي أو العرق أو العمر من نطاق الديمقراطية من حيث قدرتها على تعزيز التنمية، ونتيجةً لذلك، قد يشكل ذلك خطراً على شرعيتها في أعين السكان.

كذلك ناقش المشاركون الروابط والعلاقات بين الانتخابات والديمقراطية والتنمية. وتم الإشارة إلى أنه، للأسف، ما زال الكثيرون يساوون بين إجراء الانتخابات ووجود ديمقراطية تعمل جيداً، وإن كان على الرغم من أن الانتخابات (ذات المصدقية والشفافية والتنافسية) هي السمة المميزة للمجتمع الديمقراطي، فإن مجرد إجراء "انتخابات" لا يصنع الديمقراطية. وأشار المشاركون كذلك إلى الصعوبات المحددة التي ظهرت في البلدان ذات الانقسامات العميقة أو التاريخية في الهوية، حين أبرز سير العمليات الانتخابية الفوارق الاجتماعية الصارخة أو أدى إلى تفاقمها. وتحديدًا في حالة المجتمعات المنقسمة و/أو مجتمعات ما بعد النزاع،

أعتبر اللجوء إلى استخدام الهوية العرقية أو الدينية أو غيرها من "سياسة الهويات" في العمليات الانتخابية خطراً على الديمقراطية، وتقويضاً لدور العملية الانتخابية في التحكيم في رؤى التنمية الوطنية وتحويلاً للميزات التنافسية للديمقراطية إلى مواجهة غير مفيدة بين القطاعات الاجتماعية المقسمة داخلياً على غنائم السلطة.

الدورات النزيهة: الديمقراطية والحكم ونتائج التنمية

بقدر ما يثير البحث الكمي الشكوك حول ما إذا كانت الديمقراطية تسهل التنمية في صورة مقارنات إحصائية واسعة، فإن ثمة دراسات أخرى تستخدم منهجية دراسات الحالة المقارنة (مثل استقصاء الحوكمة العالمية) قد وجدت علاقة قوية بين الديمقراطية والتنمية. خلص الاستقصاء، الذي أجري عام 2008 (هايدن وآخرون)، إلى أن أفضل تفسير للتقدم في عملية التنمية يكون من خلال النظر في نوعية الحكم في بلد ما عبر ستة مجالات: المجتمع المدني و"المجتمع السياسي" وفعالية الحكومة ونوعية البيروقراطية والمجتمع الاقتصادي والقضاء. وأكد الاستقصاء على أن الحكم الرشيد هو في الواقع محور التنمية - وخاصة الرقابة على الفساد.

وذكر المشاركون أن الديمقراطية، وليس فقط "الحكم الرشيد" (أو حتى التعبيرات الأقل، مثل "الحكم الرشيد بما فيه الكفاية")، أمر ضروري بالفعل في التنمية. وأشار بعض المشاركين إلى أنه، على الأقل، ليس هناك أي دليل مضاد على أنه لا بد من التضحية بالديمقراطية من أجل التنمية، أو أن لدى الأنظمة الاستبدادية ذات التوجه التنموي سجل أفضل على المدى الطويل. نظراً إلى أن "التنمية" غالباً ما يعرفها المتشككون في العلاقة على أساس النمو في إجمالي الدخل (النتائج المحلي الإجمالي، GDP)، أو زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدل بحسب تعادل القوة الشرائية (PPP)،

الديمقراطية والتنمية:
دور الأمم المتحدة

وكما هو الحال في الهند، تؤيد الدراسات الاستقصائية الأخرى مثل مؤسسة أوروباروميتر ولاتينوباروميتر الرأي القائل أن المواقف العامة في البلدان في هذه المناطق تولى أهمية كبرى للسماح الأساسية لكل من الديمقراطية والتنمية عندما يتعلق الأمر بتوضيح توقعاتهم للعلاقة بين نظام الحكم وحياتهم اليومية. وعموماً، ووفقاً لعدد من المشاركين، ادعم هذه الاستقصاءات فكرة سن وهي أن الحكومات الديمقراطية ينبغي أن تكون مسؤولة أمام مواطنيها من حيث العدالة الاقتصادية والاجتماعية وأن الجمهور في بلدان الجنوب العالمي يعتبر أن التصدي للفقر والإقصاء الاجتماعي وضعف الأداء الاقتصادي كلها تحظى بالتقدير ذاته من الأهمية كالحقوق السياسية. تؤكد وجهات النظر هذه مجموعة من الآراء القائمة منذ فترة والتي ترد في بحوث الأمم المتحدة، مثل تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي أكدت باستمرار على جوانب الديمقراطية مثل حقوق الإنسان (٢٠٠٠) أو الديمقراطية والمشاركة (٢٠٠٢) أو الحرية الثقافية (٢٠٠٤) كأسس للتنمية البشرية.

"المساواة بين الجنسين والسياسات النسوية وحقوق المرأة وتمكين المرأة... استمرت فقط في ظل الديمقراطية، واستندت إلى النضال من أجل التحول الاجتماعي والتغيير في العقد الاجتماعي. ولذلك، لا سبيل لتجاهل أهمية الاستثمار في قوة المجتمع المدني النسائي. ولكن للأسف، ما رأيناه في العديد من الديمقراطيات هو أن عمل المنظمات النسائية وقيادتها له حضور ونشاط أقوى بكثير في المجتمع المدني عن المجتمع السياسي. لذلك ليس هناك مفر من العلاقة بين الحريات السياسية للمرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية".

آن ماري جويتز، رئيس المستشارين، الحكم والسلام والأمن، هيئة الأمم المتحدة للمرأة

وأن العديد من البلدان غير الديمقراطية قد تعتمد اعتماداً كبيراً على الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال (مثل صادرات النفط والغاز)، يجب عدم الانسياق وراء نتائج البحوث الكمية التي تزعم عدم وجود علاقة بين الديمقراطية والتنمية.

"نعقد اجتماع المائدة المستديرة هذا (٢٠١١) في يوم حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا، الذي يحيي ذكرى مجزرة شاربيل عام ١٩٦٠، التي كانت نقطة تحول رئيسية في النضال ضد الفصل العنصري من أجل الديمقراطية. واليوم، فإن واقع حياة الكثير من الناس هو النضال من أجل الحرية، ومن أجل الشمول. يتعلق الأمر بإبداء الرأي، وبالمشاركة. إنها ليست مجرد مسألة الاستفادة من التنمية، وإنما أيضاً تشكيل خطة العمل كي يتسنى للمرأة والمهمشين ومن يتعرضون للتمييز ضدهم، أن يكونوا جزءاً من العملية ولطرح مخاوفهم على طاولة النقاش".

السيدة جيرالدين فريزر - موليكي، مدير مجموعة الحكم الديمقراطي، مكتب سياسات التنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ومن الجدير بالاهتمام، تشير نتائج المسح الاجتماعي الذي يتضمنه تقرير حالة الديمقراطية لمركز دراسة المجتمعات النامية (CSDS) إلى أنه في نظر الناس في الهند، على سبيل المثال، يرتبط مفهوم الديمقراطية بمفهوم التنمية ارتباطاً وثيقاً. وهناك اتفاق واسع النطاق بين الناس حول ماهية الديمقراطية - "حكم الشعب" و"الحقوق والحريات" ولكن أيضاً "التنمية والرفاهية". وكذلك، في اجتماع المائدة المستديرة للعام ٢٠١١، أشار العديد من المشاركين إلى أن المتظاهرين في مصر وتونس في أوائل عام ٢٠١١ لم يفرقوا بين مظالمهم المتعلقة بالقمع السياسي والمظالم الأخرى كتقلص فرص العمل والفقر المزمن.

وأخيراً، قد تكون للديمقراطية المحلية أهمية خاصة في تعزيز التنمية: فهي تتواجد عند هذه المستويات حيث يكون الحكم قريباً من الناس ويؤثر على حياتهم اليومية بطرق ملموسة. والمشاركة المباشرة وجهود المواطنين غالباً ما تكون أكثر جدوى عند هذه المستويات، أما مفهوم "إبداء الرأي" فالأرجح أنه يتجلى من الناحية العملية في المجال المحلي. تسمح المشاركة أو "امتلاك صوت" للمواطنين ليس فقط بالمطالبة بالحقوق والخدمات، ولكن أيضاً بالتحقق من الانتهاكات المحتملة وضمان المساءلة. وتتدفق المساءلة من الروابط بين الدولة والمجتمع، وخصوصاً عندما ترتبط الرقابة وتتحدد الأولويات من قبل المواطنين بتعبئة الموارد والضرائب من جانب الحكومات. ولهذا السبب، زعم العديد من المشاركين أن تمكين الحكومات المحلية لزيادة الموارد من خلال الضرائب قد يعزز الديمقراطية على المستوى المحلي. ■

الإطار ١: نقاط أساسية: مساهمة الديمقراطية في التنمية

- يجب أن يُنظر إلى تطور الديمقراطية وممارستها جنباً إلى جنب مع عمليات بناء الهوية الوطنية وتكوين الدولة. ويُعد بناء الأمة وبناء الدولة في أعقاب الاستعمار أو القمع الداخلي أو الصراع عملية صعبة طويلة المدى. ولكن عندما تتصادم ضرورات بناء الأمة أو الدولة مع المؤسسات أو الممارسات الديمقراطية، غالباً ما تكون لها الأسبقية على الديمقراطية على هذا النحو.
- تعتبر السمات الأساسية للديمقراطية ضرورية لمفهوم الحكم الرشيد وللممارسات الفضلى في مجال تخطيط وتنفيذ التنمية: المشاركة في صياغة السياسات وتنفيذها، والمنافسة الانتخابية على رؤى استراتيجيات التنمية، ومحاسبة النخب الحاكمة من خلال البرلمان والمجتمع المدني ورقابة وسائل الإعلام. وتُعد سمات الحكم الديمقراطي ذاتها حاسمة بالنسبة لإدارة الأزمات الاقتصادية المعاصرة، وندرة البيئية وتدهورها، والطاقة، والأمن الغذائي والضغط المرتبطة بالهجرة.
- قد تكون الحكومات الديمقراطية أكثر شرعية من حيث توفير السلع العامة مثل التعليم والرعاية الصحية والتدريب على العمل وحماية البيئة وسيادة القانون وتنص جميعها على حرمة العقود والقدرة على التنبؤ في البيئات التنظيمية والإدارة الاقتصادية الشاملة.
- تسمح المساحة الديمقراطية للناس على المستوى المحلي بالتنظيم الذاتي وإقامة سلهم العامة المحلية - مثل تنظيم الأسواق المحلية أو التعاونيات للحصول على الائتمان - مما يخلق بدوره الظروف من أجل الديمقراطية على المستوى المحلي والقيم والهيكل الديمقراطية "المنطلقة من القاعدة".
- تدعم الديمقراطية والمشاركة المباشرة مبدأ الملكية الوطنية الديمقراطية لتخطيط التنمية. وبهذه الطريقة، يمكن أن تساهم الديمقراطية في عملية صنع السياسات الموجهة نحو الحلول الوسطية والساعية إلى توافق الآراء وتنفيذها، واستدامة الإصلاحات الاقتصادية مع مرور الوقت والتي تشرك منذ البداية جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن مسألة معينة، والتي، بدورها، تثمر عن التوفيق بين المصالح والأولويات المتنافسة من خلال الحوار والتوافق والتنفيذ المشترك.
- في العديد من البلدان، ولا سيما البلدان الأقل نمواً والدول "الهشة"، يكتسي دور الأمم المتحدة في بناء الديمقراطية وتنمية قدرات الدولة أهمية كبرى. وضمن هذه السياقات، تقوم الأمم المتحدة بمهمة وضع القواعد والمعايير، وترصد ممارسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتقدم المساعدة المباشرة لتنمية القدرات، وفي بعض الحالات تتفاعل مع أزمات الديمقراطية مثل تزوير الانتخابات أو التغييرات غير الدستورية في الحكومة.

الديمقراطية والتنمية:
دور الأمم المتحدة

أهمية التنمية المرتبطة بالديمقراطية

واقترح مختلف المشاركين أن السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة المرتبطة بالهولة غير المقيدة والعلاجات السابقة المتمثلة في "التكيف الهيكلي" قد فاقمت من التفاوت الاجتماعي في العديد من بلدان الجنوب العالمي. وقد تم تحديد عدم المساواة كعائق أمام نجاح عمل الديمقراطية، ولا سيما في الديمقراطيات الناشئة حديثاً، وذلك لأن هناك "ترتيباً" ملحاً وضمنياً للمجموعات المختلفة في المجتمع واختلاف توزيع موارد الدولة والمنافع العامة على الجماعات الأوفر حظاً. وبالقدر ذاته، هناك صعوبة واضحة وهي إمكانية تحريك الفئات المهمشة، بما في ذلك النساء، على الصعيد الاجتماعي. وأخيراً، جادل بعض المشاركين أن انعدام المساواة يمكن أن يصبح "ذات طابع مؤسسي" في النظم السياسية.

"ولا يعترض على ملكية عمليات سياسات التنمية إلا القليل من الناس. ولكن من المستحيل أن تصبح الملكية ذات معنى إذا تعرض إطار السياسات على المستوى الوطني المحلي للاستحواذ عليه من قبل القوات التي من المفترض أن تكون محورية لصنع السياسات. والعديد من الديمقراطيات الجديدة هي ديمقراطيات لا تمتلك أي خيار فيما يتعلق بمدى احتفاظها بتوجهات السياسة التي لا تشكل خطة عمليات السياسات الداخلية وإنما هي في الواقع مفروضة من الخارج كتفضيلات للسياسات. أي بعبارة صريحة، متى يترتب على القرارات المتخذة في المؤسسات المالية الدولية زيادة أسعار السلع الأساسية، أو رفع الدعم عن أشياء مثل الأسمدة النفطية، ومتى أصبحت مجموعات المزارعين والتعاونيات لا أهمية لها، تصبح لديك مشكلة خطيرة".

أديبايو أولوكوشي، مدير معهد الأمم المتحدة الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط (IDEP)، دكار، السنغال

لظالما كان من الحكم المأثورة في مجال البحوث العلمية أن حيوية الديمقراطية تعتمد على الطبقة المتوسطة المتعلمة والمشاركة والمعنية والتي تتيح الديمقراطية لأبنائها ليس فقط فرصة التعبير عن تفضيلاتها وأولوياتها، ولكن أيضاً ضماناً ضد الاستيلاء التعسفي على الملكية. في حين قد ثبت خطأ النظرية القائلة إن "التحديث" والطبقة الوسطى هي شروط مسبقة ضرورية للديمقراطية - فحالات بوتسوانا وكوستاريكا والهند تاريخياً تدحض هذه الحجة - ما يزال هناك تقدير للتنمية ككل بوصفها داعمة للقيم والمصالح والتوقعات التي تؤدي إلى ظهور واستدامة الديمقراطية. وعلى العكس، فإن تحديات التنمية العميقة تقوض التسامح الاجتماعي والثقة اللازمين لازدهار الديمقراطية. وأشار المشاركون تحديداً إلى ثلاثة مجالات حيث يمكن للعجز في التنمية أن يقوض ممارسة الديمقراطية.

التغلب على عدم المساواة والتهميش

إن عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية المستمرة التي يتم فيها تهميش قطاع عريض من السكان وتفتيته وافتقاره إلى القدرة على تنظيم وإنتاج مجموعات اجتماعية فعالة تقوض الأساس الاجتماعي للديمقراطية الناجحة. ففي ظل استمرار الجوع أو انعدام الأمن الغذائي أو الأمية أو التشرذم أو المرض، تنشأ القيود على قدرة الفقراء على تنظيم "أصواتهم" والتعبير عنها.

وعلى العكس من ذلك، هناك مفهوم عام وهو أن الديمقراطية تتلقى المساعدة من طبقة متوسطة متطورة بالقدر اللازم. غير أن ذلك وحده ليس كافياً لضمان استدامة الديمقراطية؛ فالطبقة الوسطى لا يمكن لها أن تنشط إلا في السياقات التي يكون المجتمع المدني فيها قائماً بذاته ومستقلاً عن النخب السياسية كي يمثل مصالح المجموعات المختلفة في المجتمع.

تعزير المساءلة الاجتماعية

يؤدي عجز التنمية والفقر المستمر أيضاً إلى نشوء نزعة لدى النخب الطامحة إلى السياسة لرؤية الدولة كوسيلة للإثراء الشخصي أو لإثراء مجموعاتهما الخاصة. فنتشأ عن هذا الاتجاه مجموعة عالية جداً من المخاطر التي تتهدد الديمقراطية، بدءاً من العمليات الانتخابية.

في المجتمعات التي يُنظر فيها إلى الدولة وآليات الدولة باعتبارها المصادر الرئيسية للثروة والرخاء، فإن فرص الفوز والخسارة في العمليات الانتخابية غالباً ما ترتبط مباشرة بالفرص الاقتصادية الفردية أو الجماعية وإمكانية استخدام سلطة الدولة للاستيلاء على السلع "القابلة للنهب" كالإيجارات من صادرات الموارد الطبيعية. وهذه هي الديناميات التي يربطها المشاركون أيضاً بالزيادة في العنف المتعلق بالانتخابات في مختلف البلدان في جميع أنحاء العالم. وأعرب المشاركون كذلك عن قلقهم إزاء آثار العنف المتعلق بالانتخابات على الديمقراطية، بل وعلى التنمية حيث تصورات المخاطر السياسية تقوض الثقة اللازمة للاستثمار على المدى الطويل. مصدر آخر للقلق ذو الصلة هو تجريم السياسة التي ترتكب النخب السياسية من خلالها الجرائم أو التي يصل من خلالها المجرمون (بما في ذلك الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية) إلى السلطة السياسية والحماية من خلال الدولة.

إن مسألة ضراوة الدولة هي في جوهرها مشكلة تنموية فضلاً عن عجز ديمقراطي في المساءلة. ومن ثم، فإن السلوك الضاري من قبل السياسيين غالباً ما يُنظر إليه باعتباره من بين الأسباب الكامنة وراء الفقر المزمن والعنف الاجتماعي والتحديات لأمن الإنسان، والذي بدوره يؤدي إلى الإحباط الاجتماعي والاحتجاج، وربما العنف. وجادل بعض المشاركين أن هذا السلوك الضاري يشتد في الديمقراطيات الضعيفة لأن الآفاق الزمنية للسياسيين تكون قصيرة، وبالتالي يكون لديهم حافز لجمع أكبر قدر ممكن بسرعة واستخدام موارد الدولة

(بما في ذلك الشرطة) للتأثير على العمليات الانتخابية اللاحقة من أجل الحفاظ على السلطة.

وعموماً، خلص المشاركون إلى أن الديمقراطية والتنمية يعزز الواحد منهما الآخر. أي أن التقدم في أحدهما قد يثمر عن تقدم في الآخر ضمن عملية من التفاعل والتعزيز المتبادلين: وباختصار، يمكن للبلدان أن تمر "بدورات فاضلة" من الديمقراطية في التنمية حيث أن المكاسب المتحققة في ساحة أي منهما تعززها المكاسب في الأخرى. وأشار أكثر من مشارك في اجتماعات المائدة المستديرة إلى قضية غانا في الحقبة الأولى من الألفينيات، التي شهدت تقدماً ملحوظاً في توطيد المؤسسات الديمقراطية والتنمية الاقتصادية؛ وتستعد البلاد لتحقيق تنمية أسرع نظراً لاكتشاف ترسبات الوقود الأحفوري الواسعة مؤخراً في بعض مناطقها الأكثر فقراً. وستكون تجربة غانا اختباراً لما إذا كانت المؤسسات الديمقراطية تستطيع إدارة "لعنة الموارد" الشهيرة كما حددتها بعض البحوث التي أُجريت على نطاق أوسع. ■

الديمقراطية والتنمية:
دور الأمم المتحدة

"... ما تحتجونه هو إنشاء طبقة وسطى مستقلة قادرة على، دعنا نقول، تطوير المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتعزيزها. وهذا في رأيي هو أحد أهم مفاتيح إرساء الديمقراطية. في إندونيسيا كنا محظوظين لأن لدينا العديد والعديد من منظمات المجتمع المدني التي لديها الكثير من النفوذ السياسي في مواجهة الأحزاب السياسية وكذلك في مواجهة الحكومة. وهذا هو ما يتعين علينا إتباعه في العالم الإسلامي. طبقة متوسطة قوية... ولكن في الوقت نفسه طبقة متوسطة قادرة على إنشاء المنظمات غير الحكومية المستقلة، في مواجهة الحكومة".

أيوماردي أوزرا، مدير كلية الدراسات العليا، جامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية، جاكرتا، إندونيسيا

الإطار ٢: نقاط أساسية: مساهمة التنمية في الديمقراطية

- تفرض تحديات التنمية كالفقر وارتفاع معدلات البطالة والمرض وانعدام الأمن الغذائي ضغوطاً هائلة على التشغيل الفعال للديمقراطية. ورأى المشاركون أن مثل هذه التحديات الاجتماعية والتنمية تشكل أسس العنف الاجتماعي وكراهية الأجانب والخطط السياسية المتطرفة وعدم الثقة في النظام السياسي وقدرته على تحقيق تغيير حقيقي. كما يسبب الارتفاع السريع في أسعار السلع الأساسية، لا سيما الطاقة والمواد الغذائية، اتساعاً في فجوة التفاوت بين الناس في كثير من البلدان ويقوض أساس التسامح الاجتماعي والثقة التي تستند إليها الديمقراطية في نهاية المطاف.
- فجوات التنمية مثل الإقصاء المنهجي للنساء من الفرص الاقتصادية، بدءاً من عدم تكافؤ الفرص في التعليم وأسواق العمل، تنشأ عنه طبقة دنيا من المواطنين يعانون من الناحية الاقتصادية (وغالبا البدنية). وفي حالة النساء، فإن هذه الظروف الكامنة غالباً ما تقيد مشاركتهن في الحياة السياسية الديمقراطية، وهو ما يعني أن مخاوفهن لا يعالجها النظام السياسي في كثير من الأحيان.
- في البلدان التي تعتمد كثيراً على صادرات السلع الأولية - وخاصة النفط أو المعادن الثمينة أو السلع الزراعية الأولية الأساسية - قد يقوض الاقتصاد السياسي الدولي الديمقراطية من دفع النخب السياسية لتكون أكثر استجابة للعلاقات الاقتصادية الخارجية (التي تنشأ بفضلها الإيرادات الحكومية من خلال أرباح الصادرات) أكثر من استجابتهم لشعبهم. وقد تحول الأطر التنظيمية الوطنية والدولية الغائبة التي تضمن المساءلة والشفافية، والاعتمادية الاقتصادية العالمية دون نجاح عمل العلاقات بين الدولة والمجتمع التي هي السمة الأساسية للنظم الديمقراطية.
- من بين الاعتبارات المهمة الحاجة إلى خلق فرص يمكن للفقراء من خلالها المشاركة - والتي غالباً ما تنطوي على عمليات على المستوى المجتمعي أو الدعم للديمقراطية على المستوى المحلي - على سبيل المثال، في إدارة الموارد الطبيعية. والنهج الأكثر استدامة لتشجيع الدولة على توفير الموارد يتمثل في خلق الظروف التي بموجبها يمكن للتعبئة من جانب الفقراء أن تثمر عن سياسة بناءة ونتائج في التنفيذ تلبى الاحتياجات الإنسانية الأساسية (على سبيل المثال، الصحة والتعليم والإسكان).
- توفر المكاسب في مجالات الصحة والتعليم والدخل - خاصة بالنسبة للنساء والفتيات - أساساً في الأسرة والحي والمجتمع المحلي، وللمجتمع ككل، لتوجيه الطاقات نحو صياغة البشر لتفضيلاتها وأهدافها والتنظيم الجماعي لها.
- العنصر الأساسي لتحقيق التنمية ولديمقراطية فاعلة هو وجود نظام للأمن الإنساني والمجتمعي. ففي الحالات التي يكون فيها الأمن غائباً، يغيب الأساس الضمني للتنمية. وبالتالي، تتطلب الديمقراطية نفسها بيئة آمنة وحرية التنظيم والحشد دون خوف.

استشرافاً للمستقبل: الآثار المترتبة على السياسات والممارسات

صراحة. واستفاض آخرون في الشرح، إذ رأوا ضرورة التحول إلى نهج يستعيد بشكل مباشر الجهود العالمية في الدعوة إلى الديمقراطية باعتبارها حقاً جوهرياً ووسيلة رئيسية لتحقيق مكاسب التنمية.

المشاركة في الديمقراطية والتنمية بطريقة متسقة ومستندة إلى المبادئ

ظهرت دعوة مشتركة لإعادة النظر في الكيفية التي يتم بها عادة بناء الديمقراطية، وكذلك النهج التقليدية لمساعدات التنمية. ودعا بعض المشاركين إلى "إضفاء الصبغة الديمقراطية على التنمية" في جميع إجراءات الأمم المتحدة، وزيادة اتساقها لكسر الصومعة أو الجدران الحالية بين بناء الديمقراطية ومساعدات التنمية.

الديمقراطية والتنمية:
دور الأمم المتحدة

على المستوى المفاهيمي، يعني ذلك النهج أن الديمقراطية، كمجموعة من المؤسسات والعمليات، لا بد من ألا يُنظر إليها فقط من الناحية الإجرائية وإنما من حيث جوهر توفير لقمة العيش، والخبرة اليومية للناس حيث تُشدد التنمية باعتبارها الصالح العام الجماعي. ويمنح الربط بين الديمقراطية والتنمية الزعماء السياسيين حوافز أكثر واقعية لتعزيز الأهداف الإنمائية على نطاق واسع. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تستهدف إستراتيجية التنمية مجالات مثل الصحة والتعليم والمعيشة للقطاعات الضعيفة بطرق تسعى بكامل الوعي إلى تمكينهم من المشاركة في المؤسسات الديمقراطية وعمليات صنع القرار.

واقترح المشاركون أن ينصب التركيز الجديد على نوعية الديمقراطية، وبوجه خاص، مدى شمولية الفقراء والنساء وغيرهم من الفئات الضعيفة في المجتمع. ويجب إعادة معايرة تحليلات المنظمات الدولية كي تأخذ في الاعتبار كلاً من عمليتي الديمقراطية والجهات الفاعلة في الديمقراطية، بطرق تتلاءم مباشرة مع توسيع

مع قرب انتهاء المرحلة الأولى للمبادرة الأولية للأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠١٥، يتساءل العديد من المراقبين الذين يرون أن الديمقراطية تسهّل من التنمية من جديد ما إذا كانت متابعة مجموعة الأهداف يجب أن تشير صراحةً إلى الديمقراطية وتحسين الحكم باعتبارهما عاملاً محورياً وفعالاً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ككل.

معالجة الديمقراطية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

يؤكد تقرير الأمين العام حول "تسريع وتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية" في الفقرة ٥٥ على أنه "على الرغم من أن جدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية مستمد من إعلان الألفية، إلا أنه من الواضح أنهما ليسا متطابقين". وأشار كذلك إلى أنه "عند النظر إلى عناصر جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، قد يحتاج المجتمع الدولي إلى إعادة النظر في القيم والمبادئ الواردة في إعلان الألفية كنقطة انطلاق لتجديد رؤيتها للتنمية العالمية في ضوء التحديات المعاصرة" (الأمين العام للأمم المتحدة ٢٠١١). كانت الحريات الفردية للحكم الديمقراطي والتشاركي إحدى القيم الأساسية الست، وكانت حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد أحد الأهداف الكبرى الستة المحددة في إعلان الألفية. وينبغي أن تُعالج بشكل صحيح في الحوار الجاري بشأن جدول أعمال التنمية بعد عام ٢٠١٥.

أيدت مناقشات اجتماع المائدة المستديرة هذه الحجّة: فإذا كان البشر في جميع أنحاء العالم، كما يرد في الدراسات السلوكية، لا يرون فرقاً كبيراً بين الديمقراطية والتنمية من حيث تطلعاتهم، لا بد إذن لعمليات وضع القواعد والمعايير الدولية والرصد والتنفيذ الداعم أن تستجيب بطريقة تكاملية. وبالتالي، رأى بعض المشاركين أن الوقت قد حان لوضع "نموذج جديد" يربط الديمقراطية ومشاركة المواطنين بالتنمية على نحو أكثر

القطرية والبعثات الميدانية على أرض الواقع لتطوير نهج أكثر مراعاة للسياق وأكثر تكاملاً لبناء الديمقراطية وبناء السلام والتنمية. وتقع الكثير من مسؤولية الابتكار الذكي وتحسين النتائج على الجهات الفاعلة في هذا المجال، ويشمل ذلك الممثلين والمبعوثين الخاصين والممثلين/المنسقين المقيمين للأمم المتحدة في كل بلد والفرق ذاتها، من خلال تحليل دقيق للمخاطر المقبولة ونقاط الدخول الواعدة. ومع ذلك، فالتعاون الوثيق مع المقرر الرئيسي أمر ضروري، بما في ذلك الإدارات المعنية في الأمانة العامة والوكالات والبرامج.

نظراً لكون الديمقراطية عملية طويلة المدى ومعقدة وشديدة التأثير بالسياق، يجب أن تركز المساعدة الديمقراطية التي تقدمها الأمم المتحدة على فهم دقيق للواقع المحلي والمعرفة المقارنة القوية. وأخيراً، ضمن سياقات الانتقال، ينبغي على الأمم المتحدة أن تكون قادرة ومستعدة لتقديم الدعم للتحويلات الديمقراطية، وبناء المؤسسات وتطوير ثقافة الديمقراطية، على المدى الطويل.

إدراك أهمية الملكية الديمقراطية والشمولية

يتعلق المجال الثالث في التوصيات بتحسين الدعم لمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المحلية كي تلعب دوراً في عملية التنمية. ويرتبط ذلك بالحاجة المحددة في مناقشات اجتماع المائدة المستديرة لتوسيع مفهوم "الملكية الوطنية" أو "المحلية" للتنمية. لا بد من فهم "الملكية الوطنية" باعتبارها تشتمل على مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في البلد الذي ينبغي أن يشارك في صياغة خطة التنمية. وتلك مسألة مهمة لكلا من التنمية والديمقراطية. ومن هذا المنطلق، ربما يكون الوصف الأكثر فعالية للمفهوم هو "الملكية الديمقراطية". وبشكل أكثر تحديداً، تتناول الملكية الديمقراطية حاجة العناصر على المستوى البرلماني والمجتمع المدني والمحلي بالمجتمع إلى المشاركة الفعالة - والتأثير - في عملية تخطيط التنمية. ويمكن أن تصبح الأمم المتحدة أكثر مشاركة

الشمولية. أما التحليلات السابقة، على سبيل المثال تقارير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٢ (UNDP 2002) وما بعدها، فقد أُنذرت بالفعل بأزمات الديمقراطية والتنمية والمساءلة التي كانت الأساس الخفي وراء مطالب الربيع العربي من أجل التغيير. ولم يكن هناك مبرر للفجوة بين التعليم والفرص، والرقابة المشددة على المجتمع من خلال الأنظمة الاستبدادية - والتي غالباً ما كانت تدعمها المساعدات الخارجية أو العلاقات الاقتصادية العالمية وإيجارات الموارد الطبيعية.

ويجب على الأمم المتحدة البحث باستمرار عن نقاط دخول جديدة لتقديم المساعدة في التحويلات السريعة. وثمة تحدٍ أمام ممارسي الأمم المتحدة العاملين في هذا المجال وهو الإقدام على المخاطرة. واتفق المشاركون على أنه لا بد من البحث عن سبل لتشجيع ودعم ممارسي الأمم المتحدة لمساعدة ورعاية الشمولية وتعزيز قدرات و"صوت" الفئات الضعيفة على مر السنوات، في السعي إلى جداول أعمال الديمقراطية والتنمية والتي تستند إلى المعايير وتلتزم بالإجراءات، حتى في البيئات الأكثر تعقيداً مثل الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، برز دور ودعم كيانات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعمله في تونس دعماً لجمعية خريجات الجامعات التونسية والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات على مر السنين، ودور صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية في دعم مختلف فئات المجتمع المدني في المنطقة.

واقترح بعض المشاركين أن الوقت قد حان للنظر في ميثاق أو إعلان جديد للأمم المتحدة بشأن الديمقراطية يوفر مجموعة من معايير القرن الحادي والعشرين التي تربط بناء الديمقراطية مباشرة بتحقيق أهداف التنمية، إلا أن آخرين أشاروا إلى أن الأطر المعيارية الحالية كافية وأن المطلوب هو طرق لتحسين تحقيق نهج متكامل من خلال شراكات ومنهجيات جديدة.

ينبغي على الأمم المتحدة إعادة تقييم إجراءاتها التشغيلية كي تكون أقل تلقائية وانعكاسية - بحيث تستند عادةً إلى التجارب السابقة - وخاصة للعمل مع الفرق

على المستوى الإقليمي في الدول الاتحادية) على المشاركة في صياغة معاهدات التنمية وتوزيع مساعدات التنمية. واقترح بعض المشاركين مواصلة تطوير مفهوم "النمو الشامل" كوسيلة للتأكد من أن عمليات التنمية تمتلكها المجتمعات على نطاق واسع.

ويجب أن تصبح الأمم المتحدة أيضاً أكثر مهارة في الاستفادة من التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات وتبادل المعلومات التي يمكن أن تدعم أهداف التنمية التقليدية، فضلاً عن التطور الديمقراطي، مما يسمح بمشاركة أوسع للمواطنين، ويوفر قدراً أكبر من الرصد والمطالبة بتقديم الخدمات من قبل الدولة. ونظراً إلى أن الرقمنة قد خفضت من تكلفة إنتاج وتوزيع المعلومات، صار العديد من المواطنين حالياً يتمتعون بإمكانية الوصول إلى عدة منصات مختلفة يتسنى لهم من خلالها إبداء آرائهم في المجال العام.

ورأى المشاركون في اجتماعات المائدة المستديرة أن على الأمم المتحدة أن تفعل المزيد لتنسيق عملها في التيسير السياسي ضمن السياقات الانتقالية بتقديم الدعم طويل المدى لبناء الديمقراطية وكذلك عمليات التنمية التي يمكن بدورها أن تسهم أيضاً في جدوى الديمقراطية مع مرور الوقت. كذلك فإن أنشطة بناء الديمقراطية التقليدية التي تركز على المساعدة الانتخابية أو بناء المؤسسات يمكنها أيضاً الاستفادة بشكل واضح من الدعم لتخطيط التنمية الشاملة ومن المبادرات التي تشجع النهج التشاركية في التعليم والصحة وتدابير التشجيع الاقتصادي. يجب على الجهود قصيرة المدى الرامية إلى تحقيق التحولات السلمية إلى نظام سياسي جديد ومستقر أن ترتبط بنهج إستراتيجية طويلة المدى تهدف إلى إقامة مؤسسات تشاركية على نطاق أوسع تمتاز بالمساءلة والشفافية وتجعل أصوات الفقراء والمستضعفين مسموعة. علاوة على مثل هذه الجهود، يجب أن تكون هناك أيضاً نهج جديدة لقياس التقدم من خلال معايير تجمع بين مؤشرات بناء الديمقراطية والتنمية في نهج أكثر شمولية لتحديد الغايات والرصد.

في دعم مثل هذه العمليات، وعلى وجه الخصوص، تسهيل مشاركة المجتمع المدني والشبكات الاجتماعية في عملية النقاش واتخاذ القرارات في مجال التنمية، بما يتجاوز الحوارات التقليدية بين الحكومة المستفيدة والجهات المانحة بشأن المساعدات. وعلى هذا الأساس، يجب على المساعدة الإنمائية نفسها أن تصطبغ بالطابع "الديمقراطي": فينبغي إنشاء شراكات جديدة وتعزيزها لضمان مراعاة ترتيب أولويات المساعدات وتسلسل الاحتياجات الحقيقية على أرض الواقع، وعلى وجه الخصوص، الفقراء والفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع.

ويتزايد التركيز على المشاركة والحوار بين الحكومات المستفيدة والجهات المانحة، مثل تمثيل مجموعة البلدان السبعة (G7+) التي تعاني من الهشاشة والتي كانت جزءاً من تنفيذ خطط باريس وأكرا وبوسان لفعالية المساعدات والتنمية (الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة ٢٠١١). شملت ورقة النقاش التي أعدتها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات عام ٢٠١١ حوار بوسان رفيع المستوى طلباً للتوصل إلى اتفاق يعرف الملكية بأنها "ملكية الشعب". والاتفاق الذي يبدأ وينتهي بملكية الشعب يعني إمكانية استحداث نظام المساعدات الجديدة. من هذا المنظور المنطلق من القاعدة، يمكن أن تحدد العمليات والجهات الفاعلة الرئيسية التي تتجمع وتمثل صوت المواطنين في عمليات صنع القرار والتنمية الوطنية وأن تصبح جزءاً من نظام المساعدات. (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١١: ١١).

وفي السنوات المقبلة، سيكون على الأمم المتحدة الاستمرار في بناء قدراتها على العمل مع أصحاب المصلحة الوطنيين لتصميم وتنفيذ عمليات تخطيط التنمية التي ترتبط بالحكم الديمقراطي على نحو أكثر صراحة. ومن المجالات الحرجة التي تستلزم العمل جوانب الاقتصاد الكلي مثل اتفاقات تقاسم ثروة الموارد الطبيعية والتعليم والصحة وسبل العيش للنساء والفتيات، وفعالية أكبر في اللامركزية والحكم المحلي، وقدرة المؤسسات الرئيسية مثل البرلمانات (بما في ذلك

الديمقراطية والتنمية:
دور الأمم المتحدة

تطبيق السياسات التي تتناول الصلة بين الديمقراطية والتنمية

ينبغي على الأمم المتحدة سد الفجوة بين السياسة والممارسة في معالجة الروابط بين الديمقراطية والتنمية. تطورت الأمم المتحدة بشكل كبير على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية فقامت بتطوير قاعدة معرفة، وإعداد قائمة بالممارسات الفضلى وتحسين الاستراتيجيات التشغيلية التي تقدم المساعدة الديمقراطية على أساسها حالياً. ومع ذلك، هناك نقاط التقاء بين الديمقراطية والتنمية حيث يمكن للمبادئ الأكثر تماسكاً، والتطبيق الأكثر تنسيقاً والنهج الأكثر ابتكاراً أن تسد الفجوة بين منظوري المساعدة الإنمائية وبناء الديمقراطية. قطعت المذكرة التوجيهية للأمم العام للأمم المتحدة بشأن منظومة الأمم المتحدة للعام ٢٠٠٩ شوطاً طويلاً في تناول بعض المسائل الفقهية، وأما القلق الحالي فيتمثل في كيفية ترجمة ذلك إلى مزيد من الفعالية التشغيلية.

ومن نقاط البدء المفيدة يمكن اعتبار العملية التي يتم من خلالها وضع تقارير التنمية البشرية الوطنية والإقليمية. ويمكن لهذه التقارير القيام بالمزيد للجمع بين تحليل ورصد نتائج التنمية وأهدافها بتقدير أكثر محورية لدى تأثير حقوق المواطن ومشاركته على احتمالات التقدم المستدام.

وهناك حاجة أيضاً إلى الإصلاحات في طريقة تنفيذ مساعدات بناء الديمقراطية التقليدية. ويرى المشاركون أن المنظمات الدولية اتجهت إلى التركيز أكثر من اللازم، وعلى نحو متكرر، على العمليات الانتخابية. وتم إيلاء اهتمام أقل، على سبيل المثال، إلى العناصر الهامة مثل دور الأحزاب السياسية (باستثناء عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية والمؤسسات الحزبية التي توفر تنمية القدرات للأحزاب السياسية). وبالنظر إلى الأمم المتحدة على وجه التحديد، رأى المشاركون أنه

على الرغم من الحساسية المحتملة لبعض هذا العمل، ينبغي للمنظمة الاعتماد على خبرتها الواسعة والدروس المستفادة في مجالات مثل المساعدة الانتخابية وتعزيز الحكم الديمقراطي عامة، كي تقدم دعماً أكثر انتظاماً للجوانب الحاسمة الأخرى لبناء الديمقراطية مثل عمليات وضع الدستور الناجحة، والحوار الديمقراطي، والفعالية البرلمانية وقدر أكبر من التمثيل السياسي وتمكين المرأة. وعلى الرغم من أن للأمم المتحدة بعض القدرات في هذه المجالات في إدارة الشؤون السياسية للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فضلاً عن الخبرات الخارجية المتاحة من خلال القوائم، فإن طبيعة هذه المساعدة باللغة الحساسة والتقنية في ذات الوقت تشير إلى تقدم القدرات الداخلية للأمم المتحدة على تقديم مساعدة الخبراء مثل هذه النظم والعمليات طال انتظاره. وقد حُصّ مجال وضع الدساتير في هذا الصدد.

وأضاف المشاركون إنه ينبغي على الأمم المتحدة أيضاً إيجاد سبل لدعم تطوير أنظمة تعددية ديمقراطية دون أن تصبح أو تظهر بمظهر حزبي أو "سياسي". ولتحقيق ذلك، ينبغي على الأمم المتحدة العمل مع المؤسسات الوطنية وأصحاب المصلحة لتطوير أنظمة تمثيل تعددية شفافاً وشاملة ومنصفة، أو باختصار، أنظمة تقييم ملعباً سياسياً مستوياً. على سبيل المثال، ربما يكون من الأدوار المناسبة للأمم المتحدة المساعدة في وضع نظام تمويل عادل للحملات الانتخابية/الأحزاب، أو تشجيع قيام أحزاب شاملة على نطاق واسع، ولا سيما بالنسبة للمرأة، وديمقراطية في جوهرها وشفافة، بحيث تمثل الخطط الوطنية الواسعة بدلاً من التركيز على المصالح القائمة على الهويات الضيقة أو الانخراط في السياسة المستندة إلى الشخصيات. ويستند الرابطة بين الشمولية السياسية ونتائج التنمية إلى الأبحاث التي تشير إلى أن شمولية التسويات السياسية، واستقرار/مدة التسوية السياسية، أساسية لخلق البيئة التمكينية التي تتم التنمية في إطارها.

تبادل الخبرات على الصعيد العالمي وإقامة الشراكات بشأن الديمقراطية والتنمية

أخيراً، اقترح العديد من المشاركين أن تكون هناك شراكات أقوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية الإقليمية فيما يتعلق بالعلاقة بين الديمقراطية والتنمية. واقترح العديدون أن تقوم المنظمات الإقليمية بوضع نهج أكثر ملاءمة للسياق بشأن تمكين الديمقراطية والتعبير عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية في الميدان. في الوقت نفسه، هناك تفاوت كبير في قدرات وضع المعايير الإقليمية والرصد والاستجابة للآزمات، حسبما لوحظ. وصُنِّفَت مناطق مثل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا، وشرق أفريقيا بأنها "تفتقر إلى الطابع المؤسسي" بالمقارنة مع، على سبيل المثال، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا الشرقية وجنوب وغرب أفريقيا. وأولي قدر كبير من الاهتمام في اجتماع المائدة المستديرة عام ٢٠١١ إلى تدابير محددة لتحسين القدرات الإقليمية للمساهمة في العمليات الانتخابية وعمليات وضع الدستور التي من المحتمل الاضطلاع بها في أعقاب التغييرات التي تحدث في أجزاء مختلفة من العالم العربي.

ومن ثم فالهدف الاستراتيجي للشراكة هو تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وتعزيز قدرة بعثات الأمم المتحدة والمكاتب القطرية على التعاون مع المنظمات الإقليمية في هذا المجال. ونظراً إلى أن المنظمات الإقليمية تختلف في تكوينها وولاياتها وفعاليتها، ينبغي أن يكون الهدف الاستراتيجي الإضافي في هذا المجال هو تعزيز قدرة المنظمات الإقليمية ذاتها، ومساعدتها على الاستفادة بشكل أكثر فعالية من المعايير والأدوات التي وضعتها واعتمدها. وقد تبين أن تنمية القدرات للمنظمات الإقليمية على طول الخطوط فيما بين بلدان الجنوب هي إستراتيجية فعالة خاصة لتطوير القدرات من أجل بناء الديمقراطية والتنمية التي يُفضل أن تركز على الثقافات والخبرات المحلية. ■

وينبغي أن تركز برامج بناء الديمقراطية على عملية صنع السياسات الموجهة نحو الحلول الوسطية والساعية إلى توافق الآراء وتنفيذها، واستدامة الإصلاحات الاقتصادية مع مرور الوقت والتي تشرك منذ البداية جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن مسألة معينة، والتي، بدورها، تثمر عن التوفيق بين المصالح والأولويات المتنافسة. كما يُعد استمرار التركيز على الروابط بين إصلاح الإدارة العامة والقدرات اللازمة لوضع السياسات المستندة إلى الحوار أمراً حاسماً بالنسبة لإستراتيجيات بناء الديمقراطية.

وتلتقي جهود الديمقراطية ومساعدات التنمية أيضاً عند نقطة تطوير قدرات الدولة. ويعني ذلك دعم الإصلاح المؤسسي في السياقات الانتقالية لتحسين النزاهة والاستقلالية (على سبيل المثال بالنسبة للمؤسسات القضائية)، وتسهيل استعادة أو بناء الوزارات الهامة ووظائف تقديم الخدمات بالدولة، والمساهمة في إصلاح القطاع الأمني وخاصة الشرطة، والتوسيع المنهجي للوصول إلى العدالة. فبغيب دولة عاملة مهنية مستجيبة، لا سبيل إلى ديمقراطية ذات معنى ولا إلى تنمية مستدامة، حسبما أكد العديد من المشاركين. وفي نفس الوقت، يجب على الأمم المتحدة وعلى وجه الخصوص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحرص باستمرار على إقامة التوازن بين دعمها المباشر لمؤسسات الدولة والدعم المصاحب للمجتمع المدني من أجل تحسين قدرتها على تقديم المساءلة الاجتماعية.

وهناك طريقة عملية وفورية ترتبط بها الديمقراطية بالتنمية على المستوى المحلي، حيث تُعد المشاركة المباشرة والشمولية والصوت جوانب محورية في المساءلة الاجتماعية في التنمية. وبالنظر إلى أن هناك قلقاً من أن الأساليب التقليدية للامركزية لا تعمل، وفقاً لبعض المشاركين، قد تستفيد الأمم المتحدة من الدروس المقارنة المستقاة بشأن سبل تعزيز علاقات أكثر تأزراً بين تفويض السلطة والموارد على المستوى المحلي لتحقيق مكاسب في مجال نتائج التنمية.

الديمقراطية والتنمية:
دور الأمم المتحدة



د. ماسيمو توماسولي، المراقب الدائم للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لدى الأمم المتحدة



كلمة الترحيب: سعادة السفير كلود هيلير، الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة



تعليقات افتتاحية: السيد أولاف كيورفين، مساعد الأمين العام ورئيس مكتب السياسات الإنمائية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليسار)، سعادة السفير كلود هيلير، الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة (الوسط من اليسار)، السيدة إليزابيث سبيهار، رئيس شعبة أوروبا، إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة (الوسط من اليمين)، د. ماسيمو توماسولي، المراقب الدائم للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لدى الأمم المتحدة (اليمن).



اللجنة ١: السيدة أليكساندرا تيريزيسياك دوفال، رئيس شعبة تنسيق السياسات، إدارة التعاون الإنمائي، منظمة التعاون والتنمية (أقصى اليسار)، السيدة لورد فلور تانو، رئيس Unidad Nacional Aliance and Partido Popular Cristiano، البيرو (اليسار في الوسط)، البروفيسور بيتر رونالد ديسوزا، رئيس المعهد الهندي للدراسات المتقدمة، الهند (اليسار في المنتصف)، السيد غوران فيجيك، كبير المستشارين، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (يمينًا في الوسط)، السيدة مارتا ليفوس، رئيس Latino-barometro، شيلي (يمينًا في الوسط)، د. جيبيرين إبراهيم، رئيس مركز الديمقراطية والتنمية، نيجيريا (أقصى اليمين)



السيدة إليزابيث سبيهار، شعبة أوروبا، إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة



السيد أولاف كيورفين، مساعد الأمين العام ورئيس مكتب السياسات الإنمائية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي



المحدث: البروفيسور بيتر رونالد ديسوزا، رئيس المعهد الهندي للدراسات المتقدمة، الهند



السيدة مارتا ليفوس، رئيس Latino-barometro، شيلي



السيد غوران فيجيك، كبير المستشارين، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات



المحاور: السيدة أليكساندرا تيريزيسياك دوفال، رئيس شعبة تنسيق السياسات، إدارة التعاون الإنمائي، منظمة التعاون والتنمية



المحاور: السيدة لورد فلور تانو، رئيس Unidad Nacional Aliance and Partido Popular Cristiano، البيرو



المحاور: د. جيبيرين إبراهيم، رئيس مركز الديمقراطية والتنمية، نيجيريا



الرئيس: السيد بيورن فورد، رئيس مركز أوسلو للحكومة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي



المحدث: البروفيسور أديبايو أولوكوشي، الأمين التنفيذي، كوديسريا، السنغال



اللجنة ٢: السيدة ماري أنجيليك سافانيه، رئيس APRM، لجنة الشخصيات البارزة، السنغال (أقصى اليسار)، البروفيسور جورج نزونفولا-نتالاي، جامعة نورث كارولينا، تشابل هيل، الولايات المتحدة (اليسار في الوسط)، البروفيسور أزيوماردي أذرا، الجامعة الإسلامية، نيجيري، سيريف هداية الله، إندونيسيا (اليسار في الوسط)، السيد بيورن فورد، رئيس مركز أوسلو للحكومة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الوسط على اليمين)، البروفيسور أديبايو أولوكوشي، الأمين التنفيذي، كوديسريا، السنغال (الوسط اليمين)، السيد جيرزي بومياناوسكي، رئيس الوحدة الاستشارية للحكومة الديمقراطية، منظمة التعاون والتنمية (أقصى اليمين)



المحدث: البروفيسور أزيوماردي أذرا، الجامعة الإسلامية، نيجيري، سيريف هداية الله، إندونيسيا



المحاور: السيد جيرزي بومياناوسكي، رئيس الوحدة الاستشارية للحكومة الديمقراطية، منظمة التعاون والتنمية



المحاور: البروفيسور جورج نزونفولا-نتالاي، جامعة نورث كارولينا، تشابل هيل، الولايات المتحدة



السيد أذ ملكيرت، نائب مدير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي



الملاحظات الختامية: د. ماسيمو توماسولي، المراقب الدائم للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لدى الأمم المتحدة (يساراً)، السيد بي لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، الأمم المتحدة (الوسط)، السيد أذ ملكيرت، نائب مدير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي



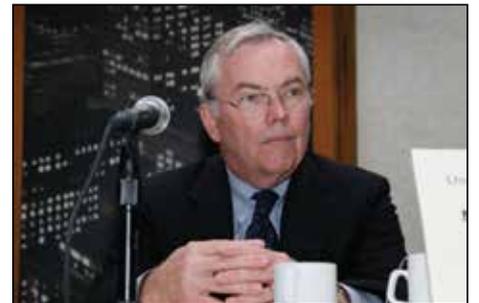
المحاور: السيدة ماري أنجيليك سافانيه، رئيس APRM، لجنة الشخصيات البارزة، السنغال



مشارك: السيد أنيهاندرو ماتير، مسؤول التنسيق، الاتحاد البرلماني الدولي



مشارك: السيد رونالد ريتش، الرئيس التنفيذي، صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية



السيد بي لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، الأمم المتحدة

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

مناقشة الصلة بين الديمقراطية والتنمية

رغم أن الأدلة في الأدبيات العلمية مختلطة وغير حاسمة، يكاد يكون هناك اتفاق على أن الديمقراطية والتنمية يعزز كل منهما الآخر على مر الزمن. والتقدم في أحدهما قد يثمر عن تقدم في الآخر، في عملية تفاعل وتعزيز متبادلين. وكثيراً ما يُستخدم مصطلح "الحكم الرشيد" كبديل للمفهوم الأوسع وهو مساهمة الديمقراطية في التنمية، ودورها فيها. ومع ذلك، زعم المشاركون أن الديمقراطية، وليس فقط الحكم الرشيد (أو حتى التعبيرات الأدنى، مثل الحكم الرشيد بما فيه الكفاية) هي في الواقع ضرورية لتحقيق التنمية، وهي لا تشمل فقط المؤسسات والعمليات الرئيسية، ولكن أيضاً مفاهيم حق المواطنين في إبداء الرأي والمشاركة والإدماج وتشبث الثقافة الديمقراطية. كذلك أشار بعض المشاركين إلى أنه، على الأقل، ليس هناك أي دليل مضاد على أنه لا بد من التضحية بالديمقراطية من أجل التنمية، أو أن الأنظمة الاستبدادية ذات التوجه التنموي لديها سجل أفضل على المدى الطويل.

ومن خلال مختلف المناظرات والتجارب المقارنة التي تم تناولها في اجتماعات المائدة المستديرة عامي ٢٠٠٨ و٢٠١١ أفاد تقييم المشاركين إلى أنه في نهاية المطاف تُعد الديمقراطية هامة لتحقيق التنمية. والسماة الأساسية للديمقراطية مثل المشاركة، والشمولية، والاستجابة لمطالب المواطنين، والمساءلة، كلها تساهم على نحو مباشر وغير مباشر في التنمية، عندما تقترن بقدرات الدولة مثل السلامة والأمن وسيادة القانون والوصول إلى العدالة، والإدارة العامة المهنية، وتقديم الخدمات الأساسية في مجالات مثل التعليم والرعاية الصحية.

من ناحية أخرى، أقر المشاركون أيضاً بأن الفقر والجوع والمرض يمكن أن تحد من قدرة الناس على ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية بفعالية. ولذلك، فالتنمية

هامة أيضاً بالنسبة للديمقراطية. وقد يؤدي انعدام التنمية على شكل الركود الاقتصادي، وعدم المساواة المستمرة و/أو الفقر المدقع إلى إضعاف ثقة الناس في النظم الديمقراطية الرسمية للحكم، حتى في البلدان أو المناطق التي تُعتبر فيها هذه الأنظمة متماسكة. والواقع أن الديمقراطيات لا تتجح دائماً في تحقيق التنمية على المستوى والوتيرة التي يتوقعها المواطنون. علاوة على ذلك، فإن العمليات الديمقراطية الرسمية والأساسية مثل تنظيم وعقد انتخابات تنافسية منتظمة - التي غالباً ما تفضلها الجهات المانحة الدولية للمساعدة الديمقراطية - ليست كافية في حد ذاتها لتحسين حياة الفقراء.

ومع ذلك، كان هناك فهم عام أنه في حين لا تبرع الحكومات الديمقراطية الفردية دائماً في تحقيق التنمية وفقاً لاحتياجات الناس وتوقعاتهم، فإن دور النظام في ضمان صوت المواطنين في التعبير عن تلك الاحتياجات والمطالبة بها، وكذلك حق المواطنين في خلع أولئك الذين لا يحكمون وفقاً لتلك التوقعات - وهو جوهر الديمقراطية - أمر لا غنى عنه للمساءلة واستدامة التنمية مع مرور الوقت. ومن الأمور الأساسية لضمان نتائج أفضل للتنمية، والتي يمكن للديمقراطية أن تقدمها، هي إقامة بيئة مواتية تستطيع فيها الفئات الأكثر فقراً وتهميشاً أن تبدي آراءها وأن تساعد في تشكيل جدول أعمال التنمية. وكان الاستنتاج النهائي هو - وعلى الرغم من أنه ليس المتغير الوحيد الذي يجب النظر فيه - أن التنمية، على المدى الطويل، تقل فرصها في النجاح ما لم تكن قائمة على تسوية سياسية ديمقراطية شاملة.

إعادة النظر في نُهج بناء الديمقراطية والتنمية

والتحدي الآن، حسبما يفيد المشاركون، هو استغلال الفرص التي أوجدتها المراحل الانتقالية في تغيير المجتمعات بسرعة للنهوض بالأهداف الديمقراطية والتنمية في آن واحد. ويعني ذلك أن التأكد من أن

أهداف التنمية، خاصةً بالنسبة للنساء. وينبغي أن تكون هذه القضايا محورية في مداولات كيانات الأمم المتحدة ومناقشات الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، والتي ستكون عناصر الصيغة النهائية لجدول أعمال التنمية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥.

٢. في حين أن مساهمة الديمقراطية في التنمية، أو مساهمة التنمية في الديمقراطية، هي جوانب معقدة تعتمد على السياق وربما مثيرة للجدل في بعض الأحيان، ينبغي على الأمم المتحدة مواصلة استكشاف ودعم وتعزيز الجوانب الأساسية ذات المنافع المتبادلة لكلتا العمليتين.

٣. ينبغي على الأمم المتحدة أن تسهم في قاعدة للمعرفة التجريبية توضح أن الحكم الديمقراطي يُعد أمراً أساسياً لتحقيق مكاسب إنمائية في القرن الحادي والعشرين، مع منظور قائم على الحقوق يعمم المساواة بين الجنسين. ينبغي أن تهدف هيئات ووكالات الأمم المتحدة إلى أن تثبت باستمرار كيف أن المبادئ والممارسات الديمقراطية مثل احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والمساءلة والعمليات الانتخابية ذات المصدقية والشفافية والتعددية السياسية ومشاركة المجتمع المدني يمكن أن تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق مكاسب في مجال التنمية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي عرض الأدلة التي تؤيد الآثار الإيجابية لتمثيل المرأة على محصلات التنمية لإظهار كيف أن أهداف معينة لبناء الديمقراطية ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية في مجالات مثل التعليم والصحة.

المشاركة في الديمقراطية والتنمية بطريقة متسقة تستند إلى المبادئ

٤. يجب أن تكون الأمم المتحدة أكثر منهجية في تصرفاتها، وأكثر وضوحاً بشأن دورها في بناء الديمقراطية في أنحاء العالم. وارتكازاً على أسسها المعيارية، يجب أن تلتزم إجراءات الأمم المتحدة بتعزيز

خطط التنمية الوطنية والإصلاحات الاقتصادية شاملة وتشاركية على نطاق واسع، وأن مؤسسات الدولة خاضعة لقدرة أكبر من المساءلة، وأن العمليات الانتخابية وعمليات صياغة الدستور صُممت بحيث تكون شاملة واسع، لا سيما للأقليات والنساء والفئات الضعيفة.

تم تحديد المساءلة والشفافية، التي تركز عليها الضوابط والموازن خاصة في السلطة التنفيذية، بوصفها عناصر ستظل تمثل تحدياً حاسماً في السنوات المقبلة للديمقراطيات الناشئة، والتي ستكون أيضاً حاسمة لآفاق التنمية بها.

التوصيات

ينبغي على الأمم المتحدة إعادة النظر في الكيفية التي يتم بها عادة بناء الديمقراطية، وكذلك النهج التقليدية لمساعدات التنمية. هناك حاجة إلى "إضفاء الصبغة الديمقراطية على التنمية" بشكل أكبر لكسر الصومعة أو الجدران الحالية بين بناء الديمقراطية وتنفيذ الشراكة الإنمائية، لا سيما من حيث اتساق تحقيقها. على سبيل المثال، تقارير التنمية البشرية الوطنية والإقليمية قد يثبت أنها أدوات أكثر فائدة عن طريق القيام بالمزيد من الجهود للجمع بين تحليل ورصد محصلات التنمية وأهدافها بتقدير أكثر محورية لمدى تأثير حقوق المواطن ومشاركته على احتمالات التقدم المستدام.

معالجة الديمقراطية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١. التأملات - حول كيفية كون بناء الديمقراطية هدفاً جوهرياً وأداة رئيسية في دفع عجلة التنمية - ينبغي أن تمثل جانباً أساسياً في مشاورات الأمم المتحدة لاشتقاق إطار إنمائي جديد يعقب الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠١٥. وفي ظل الاعتراف بأن سياق كل بلد يُعد سياقاً فريداً من نوعه، يجب أن تكون هناك مداولات حول كيفية أن تحسن الديمقراطية والمساءلة والوصول إلى المعلومات والإدارة الشاملة له أثره الفعال في تحقيق

من السياقات القطرية، لأنه في جميع البلدان، ينطوي هدف "إتقان" النظام الديمقراطي على جهد مستمر وعمل جارٍ. أضف إلى ذلك، ضمن سياقات الانتقال على وجه الخصوص، ينبغي على الأمم المتحدة أن تكون قادرة ومستعدة لتقديم الدعم للتحويلات الديمقراطية، بما في ذلك بناء المؤسسات وتطوير ثقافة الديمقراطية، على المدى الطويل.

إدراك أهمية الملكية الديمقراطية والشمولية

٧. ينبغي تحديد التزام الأمم المتحدة طويل الأمد بمبدأ الملكية الوطنية وممارسته بطريقة أكثر شمولاً، وتوجيهه عن طريق فهم للعلاقة ذات الدعم المتبادل بين الديمقراطية والتنمية وذلك في ضوء السياق. يمكن أن تصبح عمليات التنمية أكثر فعالية إذا كان هناك أساس ديمقراطي للبناء عليه، أساس يتيح لمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المحلية وأصحاب المصلحة أن تؤدي دوراً كبيراً في مناقشة السياسات والرقابة. كذلك ستكون التنمية أكثر استدامة عن طريق تعزيز المساءلة المحلية وتدعيم المؤسسات والعمليات الديمقراطية. كي تترسخ الديمقراطية وكي تكتسب الملكية الوطنية معنى حقيقي، يتعين على الحكومة والمجتمع المدني والنواب البرلمانيين العمل معاً بغية صياغة خطة التنمية الوطنية والاتفاق عليها. وفي المقابل، ستوفر الساحة السياسية التي فتحتها هذا الحوار اللبنة الأساسية لتعزيز عملية صنع القرار الديمقراطي الوطني عبر إنشاء قنوات متعددة للتفاعل بين الحكومة والهيئات البرلمانية والقادة المنتخبين على المستوي دون الوطني والمجتمع المدني.

٨. يجب على الجهود قصيرة المدى الرامية إلى تحقيق التحويلات السلمية إلى نظام سياسي جديد ومستقر أن ترتبط بنهج إستراتيجية طويلة المدى تهدف إلى إقامة مؤسسات تشاركية على نطاق أوسع وتصغي لجميع الأصوات - بما في ذلك أصوات الفقراء والمحرومين

الديمقراطية من خلال المشاركة المستندة إلى المبادئ والمتسقة في السعي لتحقيق ركائز المنظمة الثلاث وهي السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية. يشير دور الأمم المتحدة الجلي بوصفه مناصراً لحقوق الإنسان إلى حاجة الأمم المتحدة إلى أن توضح بشكل أفضل كيف - وليس ما إذا كانت - المبادئ والممارسات الديمقراطية تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق مكاسب في مجال التنمية، كأن تكون الديمقراطية عنصراً مطلوباً في جوهرها لإعمال حقوق الإنسان، وأيضاً ذات صلة أساسية بتحقيق محصلات التنمية. ينبغي تعميم بناء الديمقراطية في جميع أعمال الأمم المتحدة. تعتبر أدوار ووظائف الأمم المتحدة فنية، مثل المساعدة في تنظيم العمليات الانتخابية، وتستند إلى المبادئ، كما أنها تعرب عن دعم التحويلات الديمقراطية الشاملة.

٥. وعلى الأمم المتحدة تعزيز وتطوير سياساتها الداخلية وزيادة قدرتها ورفع كفاءتها في تقديم مساعدة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية نحو الديمقراطية ودعم التحويلات الديمقراطية الوليدة. تتمتع الأمم المتحدة بموقع فريد ولها ولايات لتقديم المساعدة للبلدان التي تمر بمرحلة معقدة وفي كثير من الأحيان متزامنة من التحويلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن الانتقال من الصراع إلى السلام نحو خلق ديمقراطية جديدة. والتأكد من أن العمليات الانتقالية التي تعقب الاضطرابات الاجتماعية تؤدي إلى مؤسسات جديدة للمساءلة وتشكل مدخلاً أساسياً لإشراك الأمم المتحدة، كما تمثل مؤسسات سيادة القانون التي تتمتع بالاستقلالية ويمكن الوصول إليها ومشروعة وفعالة عنصراً أساسياً لكل من الديمقراطية والتنمية على حد سواء.

٦. نظراً لكون بناء الديمقراطية عملية طويلة المدى ومعقدة وشديدة التأثير بالسياق، يجب أن تركز المساعدة الديمقراطية التي تقدمها الأمم المتحدة على فهم دقيق للواقع المحلي والمعرفة المقارنة القوية. ويمكن أن يكون دعم الديمقراطية ذا أهمية كبيرة لعدد

والمستضعفين على مر العصور. ويحد الإقصاء الاجتماعي من مدى تطوير البلد للعلاقة الضمنية بين الدولة والمجتمع الضرورية كي تنجح الديمقراطية وكي تكون جهود التنمية فعالة. علاوة على الجهود لتحقيق الشمولية، يجب أن تكون هناك أيضاً نهج جديدة لقياس التقدم من خلال معايير تجمع بين أهداف بناء الديمقراطية والتنمية في نهج أكثر شمولية لتحديد الغايات والرصد.

٩. داخل الأمم المتحدة، لا يزال من مصادر القلق المشترك، أنه في السياسة العالمية وعلى الصعيد الميداني، لا بد من القيام بالمزيد من الجهود لخلق شعور بالرؤية المشتركة عبر بناء الديمقراطية وبناء السلام وفروع المساعدة الإنمائية في منظومة الأمم المتحدة. ومن الأمور الحاسمة في السنوات المقبلة الاستمرار في بناء قدرات فريق الأمم المتحدة القطري للعمل مع أصحاب المصلحة الوطنيين لتصميم وتنفيذ عمليات تخطيط التنمية التي ترتبط بالحكم الديمقراطي على نحو أكثر صراحة. وينبغي للرؤية المشتركة أن تقترن برسائل أكثر تماسكاً واتساقاً من الأمم المتحدة، فيما يتعلق بطبيعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتنمية الديمقراطية التي يعضد بعضها بعضاً، ودورها في بناء السلام المستدام، فضلاً عن الأهمية الجوهرية للديمقراطية باعتبارها قيمة عالمية وهدفاً أساسياً. ويعني ذلك احتضان البيئة المواتية والاستفادة منها، مع إعطاء الدعم المناسب للقوى الاجتماعية الديمقراطية والمساعدة في تهيئة الظروف كي يُنصت لأصوات المجتمع المدني.

تطبيق السياسات التي تتناول الصلة بين الديمقراطية والتنمية

١٠. ينبغي على الأمم المتحدة سد الفجوة بين السياسة والممارسة في معالجة الروابط بين الديمقراطية والتنمية. تطورت الأمم المتحدة بشكل كبير على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية فقامت بتطوير

قاعدة بيانات، وإعداد قائمة بالممارسات الفضلى وتحسين الاستراتيجيات التشغيلية التي تُقدم المساعدة الديمقراطية على أساسها حالياً. ومع ذلك، هناك نقاط التقاء بين الديمقراطية والتنمية حيث يمكن للمبادئ الأكثر تماسكاً، والتطبيق الأكثر تنسيقاً والنهج الأكثر ابتكاراً أن تسد الفجوة بين منظوري المساعدة الإنمائية وبناء الديمقراطية.

١١. هناك حاجة إلى الإصلاحات في معالجة الطريقة التي يتم بها وضع تصور لمساعدة بناء الديمقراطية التقليدية وتنفيذها. اتجهت المنظمات الدولية إلى التركيز أكثر من اللازم، وبشكل متكرر، على العمليات الانتخابية. ولكن قل الاهتمام بعناصر هامة مثل دور نظام الأحزاب السياسية والأداء البرلماني. ولا يزال على الأمم المتحدة المشاركة بشكل أكبر في هذا العنصر الذي يشكل "الحلقة المفقودة" في بناء الديمقراطية. ينبغي بذل المزيد من الجهود لاستكشاف إمكانات دعم البلدان في تطوير أنظمة تعددية شفافة وشاملة ومنصفة، فضلاً عن استكشاف تأثيرها المحتمل على عملية التنمية.

تبادل الخبرات على الصعيد العالمي وإقامة الشراكات بشأن الديمقراطية والتنمية

١٢. سيكون من الضروري إقامة شراكات قوية بين الأمم المتحدة - سواء على المستوى العالمي وفي السياق الإقليمي وعلى المستوى القطري - والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى، وذلك دعماً للديمقراطية. يجب أن تستفيد شراكات الأمم المتحدة مع المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني من خضم الخبرة في مجالي الديمقراطية والتنمية، والتي يمكن لهذه الكيانات استخدامها، خاصة تلك التي توجد في جنوب الكرة الأرضية. قامت مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، على سبيل المثال، بوضع نهج أكثر تأثيراً بالسياق لبناء وتعزيز الديمقراطية وأوضح المواثيق الإقليمية ذات الأساس المحلي والتي

الديمقراطية والتنمية:
دور الأمم المتحدة

الملاحق

الملحق أ مذكرة المفاهيم وجدول الأعمال المشروح لاجتماع المائدة المستديرة الدولي حول "الديمقراطية من أجل التنمية/التنمية من أجل الديمقراطية" نيويورك، ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨

الحدث

بمناسبة الحدث الأول من نوعه وهو اليوم الدولي للديمقراطية، الذي أطلقته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٧، يتشارك كل من المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وإدارة الشؤون السياسية (DPA) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) التابع للأمم المتحدة في تنظيم اجتماع مائدة مستديرة ليوم واحد في نيويورك بشأن التفاعل بين الديمقراطية والتنمية.

الهدف

يسعى الاجتماع إلى تحديد مجالات السياسة التي تستلزم العمل متعدد الأطراف ضمن السياق العالمي الحالي - خصوصاً من طرف الأمم المتحدة - في مجال تعزيز الديمقراطية ودعمها لتعزيز عمليات التنمية المستدامة.

سيتم نقل التوصيات الرئيسية الصادرة عن الاجتماع إلى الجلسة العامة غير الرسمية للدورة ٦٢ للجمعية العامة التي ستعقد يوم ١٥ سبتمبر/أيلول بمناسبة اليوم الدولي الأول للديمقراطية.

وقد يوفر الاجتماع أفكاراً تطلعية للنقاش بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في اجتماع الأمم المتحدة رفيع المستوى المقبل بشأن استعراض منتصف المدة، المقرر عقده في نيويورك في سبتمبر/أيلول فيما يخص الدورة ٦٣ للجمعية العامة. كما قد توفر المناقشات مدخلات لمتابعة منتدى التعاون الإنمائي الأخير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وخاصةً فيما يتعلق بدور البرلمانات والحكومات المحلية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، فضلاً عن غيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية على المستوى الوطني. وينبغي إثراء النقاش بنتائج منتدى أكررا الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، الذي سيعقد في الفترة من ٢ إلى ٤ سبتمبر/أيلول، وربما يكون أيضاً ذا صلة بمؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بتمويل التنمية في الدوحة، ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني - ٢ ديسمبر/ كانون الأول عام ٢٠٠٨.

المشاركون

يضم الاجتماع نحو خمسة عشر من أعضاء الجلسات من بينهم الخبراء والعلماء وصانعي السياسات الذين اختارهم كل من المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وإدارة الشؤون السياسية للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كذلك ستوجه الدعوة إلى ممثلي البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة وأمانة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات الإقليمية والمراكز البحثية والمنظمات غير الحكومية للمشاركة في الحدث. وسيبذل كل جهد لعرض وجهات النظر من المواقع الجغرافية المختلفة، كما سيتم اختيار أعضاء الجلسات لتقديم أفكار محددة للسياسات وتوصيات ذات صلة بدور منظومة الأمم المتحدة.

الأساس المنطقي

التنمية المستدامة تشدها الوكالات والصناديق والبرامج في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لعمل الأمم المتحدة، كما أن الأولويات الرئيسية للمجتمع الدولي منصوص عليها في إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة (MDGs). وعلى وجه الخصوص، ترتبط ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المحددة في التنمية البشرية بخطين للحكم الديمقراطي، في مجال بناء الديمقراطية. وينصب تركيز برامج التعاون الإنمائي بشكل متزايد على تحسين وتعزيز جوانب محددة من الحكم الديمقراطي، سواء كانت تعالج قضايا سيادة القانون وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والمشاركة الشاملة والشفافية وإيداء الرأي والمساءلة والتقديم الفعال للخدمات العامة، أو بعبارة أعم، تطوير قدرات المؤسسات على تلبية احتياجات البشر. هذه الإجراءات، بطريقة أو بأخرى، تتناول تعزيز الجوانب الأساسية للديمقراطية، وهو نظام يتحكم فيه المواطنون في الحكومة، ويُمنح جميع المواطنين الفرصة للمشاركة الفعالة فيه، ويتمتعون بالمساواة في ممارسة هذا التحكم.

وغالباً ما يُتَظَر إلى أنشطة دعم الديمقراطية وأنشطة دعم التنمية على أنها خطط منفصلة، إن لم تكن متنافسة أو ربما حتى متعارضة. كما أن هناك ميلاً إلى اعتبارها مجالات للخبرة التقنية أساساً، وأنها منفصلة عن العالم الأوسع للخيارات والقرارات السياسية. ومع ذلك، إذا تزايد فهم التنمية على أنها "التنمية البشرية"، وهي توسيع الخيارات والفرص، تبدو استدامة الديمقراطية شديدة التأثير بتحسين الحياة اليومية للشعوب. ويتلاقى المجالان على نحو متزايد، ليس فقط في أهداف المواطنين وتطلعاتهم، ولكن أيضاً في مسألة عملية للغاية وهي استخدام الموارد على نحو أكثر فعالية. علاوة على ذلك، تبين بوضوح تجربة العديد من الجهات الفاعلة أن كلا العمليتين تتطويان على ما هو أكثر بكثير من الخبرة التقنية وتقديم المشورة بشأن السياسات ومستويات أعلى من الاستثمار. كي تكون نتائج التنمية مملوكة بالفعل من قبل المستفيدين منها وكي تكون تلك التنمية مستدامة، لا بد وأن تتشأ وتتشكل من قبل عملية صنع القرار المفتوحة والشاملة والتشاركية والتي تتسم بكونها ديمقراطية بالفعل.

ويتأثر هدفا الديمقراطية والتنمية تأثراً حاداً في مختلف البلدان، ضمن سياق الاتجاهات الاقتصادية العالمية الراهنة. فالارتفاع السريع في أسعار السلع العالمية، بما في ذلك المواد الغذائية الأساسية ومصادر الطاقة مثل البترول، قد وصل إلى كافة أرجاء العالم، مما يؤثر على الملايين من البشر وخاصة أولئك الذين يعانون الفقر بالفعل. ونظراً إلى أن قدرة الحكومات على تقديم الخدمات تتأثر مباشرة بهذه الصدمات، فإن تأثيرها المباشر لديه القدرة على زعزعة استقرار الديمقراطيات في الوقت الذي يتعين فيه الحفاظ على الحكومات المسؤولة وذات الدوافع السياسية لمعالجة عدم المساواة. في الوقت نفسه، فإن ارتفاع أسعار السلع الأساسية في البلدان المستوردة والأكثر فقراً يهدد بتقويض الجهود الرامية إلى تحقيق مزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والوصول إلى الأهداف الإنمائية الرئيسية للألفية.

والديمقراطية في السياق العالمي الحالي، وذلك بهدف جعلها أكثر تأزراً، وللتنظر في التحديات وإمكانات العمل المتعدد الأطراف، وخاصة من جانب الأمم المتحدة، في هذا المنظور. ■

ويأتي اليوم الدولي للديمقراطية عام ٢٠٠٨ كفرصة لتحديد المجالات الرئيسية للسياسة التي تحتاج إلى معالجتها عند النظر في التفاعلات بين خطط التنمية

جدول الأعمال المشروح اجتماع المائدة المستديرة الدولي بشأن الديمقراطية من أجل التنمية/ التنمية من أجل الديمقراطية ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨ فندق نيويورك هلمسلي، نيويورك

كلمة الترحيب

معالي السفير كلود هيلير، الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة،

ملاحظات تمهيدية

الدكتور ماسيمو توماسولي، المراقب الدائم للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لدى الأمم المتحدة السيد أولاف كيورفن، الأمين العام المساعد ومدير مكتب السياسات الإنمائية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيدة اليزابيث سبيهار، مدير شعبة أوروبا، إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية

أولاً: الديمقراطية وأثرها على التنمية

الرئيس: السيد غوران فيجيك، مستشار أول، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات المتحدثون: السيدة مارتا ليغوس، مدير لاتينوباروميتر، شيلي البروفيسور بيتر رونالد ديسوزا، مدير المعهد الهندي للدراسات المتقدمة، الهند

المناقشون: د. جبرين إبراهيم، مدير مركز الديمقراطية

والتنمية، نيجيريا

السيدة لورديس فلوريس نانو، زعيمة تحالف الوحدة الوطني وحزب كريستيانو الشعبي، بيرو
السيدة الكسندرا تريزيسيك - دوفال، رئيس شعبة تنسيق السياسات، مديرية التعاون الإنمائي، منظمة التعاون والتنمية

المواضيع والأسئلة:

هناك أدلة تشير إلى أن، في المجمل، المؤسسات التي تشجع التنافس السياسي والضوابط والموازن، وحرية التعبير، وإبداء الرأي، والمساءلة الديمقراطية يمكنها أن تحدث فرقاً أكبر بالنسبة لنتائج التنمية على المدى الطويل. ومع ذلك، قد يكون الفقر عائقاً أمام الديمقراطية لأن مجابهة الجوع والمرض والعنف يجعل من الصعب للغاية على المواطنين المشاركة بنشاط في الحياة السياسية والاجتماعية.

تُظهر نتائج استطلاعات الرأي التي أجرتها أدوات القياس العالمية والتحليلات الموجهة نحو السياسات بشأن المفاهيم العامة لشق إنجاز الديمقراطية صورة مقلقة. على سبيل المثال، تشير الدراسات التي أجريت في أمريكا اللاتينية إلى وجود علاقة سلبية بين ثقة المواطنين في المؤسسات الديمقراطية والتفاوت في توزيع الدخل الوطني. ومن المرجح أن توجد علاقة مماثلة في مناطق أخرى. وقد أشعلت الزيادات الحادة الأخيرة في أسعار المواد الغذائية والنفط قتل الاضطرابات العامة في العديد من البلدان ووضعت "القدرة على الإنجاز" لدى العديد من الحكومات الديمقراطية تحت ضغط شديد.

الديمقراطية من أجل تطبيقها وتحقيقها للنتائج على أساس مستدام.

ومن حيث التعاون الإنمائي الدولي، يكمن أحد العناصر التي تعتبر في المعتاد أساسية للنجاح في مبدأ الملكية الوطنية لهذه العملية. وصار النقاش الحالي ينصب بشكل متزايد على تعزيز البعد الديمقراطي لتنفيذ هذا المبدأ، من خلال التركيز على المساءلة المتبادلة والاعتراف بدور الجهات الفاعلة الأخرى وتعزيزها علاوة على دور الحكومات الوطنية، مثل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص و - في الأونة الأخيرة - الجهات الفاعلة ذات الطبيعة السياسية في جوهرها، مثل البرلمانات والمجالس المحلية والأحزاب السياسية في البلدان المانحة والمتلقية على حد سواء.

وبالتالي، يمكن اعتبار "الملكية الديمقراطية للتنمية" مفهوماً يتجاوز مؤشرات التعاون الإنمائي التقليدي ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بكل من البلدان النامية والمتقدمة، كما يتجلى في العمل حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وحول تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة ومتابعة منتدى التعاون الإنمائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ضمن سياق استعراض تمويل التنمية.

إلى أي مدى، وتحت أي ظروف، تُعد التنمية المستدامة أمراً أساسياً لبناء الديمقراطية؟ ما هو تأثير الأنماط المختلفة للتنمية على بناء الديمقراطية، استناداً إلى الخبرات المستقاة من مختلف المناطق؟

ما هي العناصر الرئيسية أو "المحفزات" في بناء الديمقراطية والاندماج في هذه الحالات؟

ما هي بعض الخبرات المفيدة للملكية الوطنية للتنمية - والعمليات التشاركية فيها، في مختلف أنحاء العالم؟ كيف يمكن تقاسم هذه الخبرات على نحو فعال، لا سيما في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب؟

ما هو نطاق العمل المتعدد الأطراف (على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية) لدعم إصلاحات عمليات

ما الذي تكشف التجربة الحالية في الحكم الديمقراطي عنه إزاء تحقيق التنمية المستدامة؟

لماذا لا تتم دائماً ترجمة المزايا المحتملة للديمقراطية إلى تنمية واضحة أو حقيقية بالنسبة للبلدان الفقيرة أو للفقراء في البلدان الأخرى؟

هل توجد فروق في الاتجاهات والتأثيرات على المستوى الإقليمي؟

ما هو نطاق العمل المتعدد الأطراف (على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية) لدعم الإصلاحات الديمقراطية والحوار الذي يعزز التنمية المستدامة؟

ثانياً: التنمية وأثرها على الديمقراطية

الرئيس: السيد بيورن فورد، مدير مركز أوسلو للحكم،

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المتحدثون: البروفيسور أديبايو أولوكوشي، الأمين

التنفيذي، مجلس تنمية بحوث العلوم الاجتماعية في

أفريقيا، السنغال

أستاذ ازيوماردي أزرا، الجامعة الحكومية الإسلامية،

شريف هداية الله، إندونيسيا

المناقشون: السيد جيرزي بومياناوسكي، مدير الوحدة

الاستشارية للشراكة من أجل الحكم الديمقراطي،

منظمة التعاون والتنمية

أستاذ جورج زونغولا-إنتالاي، جامعة نورث كارولينا،

تشابل هيل، الولايات المتحدة الأمريكية

السيدة ماري أنجليك سافانيه، رئيس الآلية الأفريقية

لاستعراض الأقران، لجنة الشخصيات البارزة، السنغال

المواضيع والأسئلة:

قيل إن إستراتيجية التنمية الفعالة التي تؤدي إلى تحقيق

مكاسب إنمائية دائمة تتطلب الكثير من، إن لم يكن

كافة، السمات المميزة الأساسية للحكم الديمقراطي:

سيادة القانون والشفافية والمساءلة والضوابط والموازن،

من جملة أمور. وقد قيل كذلك إن أي إستراتيجية

للتنمية لا بد من تصديقها وتعزيزها عن طريق المشاركة

التممية المستدامة التي تعزز بناء الديمقراطية؟

المتحدة

المتحدثون: السيد ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام
للشؤون السياسية، الأمم المتحدة
السيد آد ميلكرت، نائب مدير برنامج الأمم المتحدة
الإنمائي ■

ثالثاً: الملاحظات الختامية

الرئيس: الدكتور ماسيمو توماسولي، المراقب الدائم
للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لدى الأمم

الملحق ٢

كلمة ترحيب يليها معالي

السفير كلود هيلر

الممثل الدائم للمكسيك لدى

الأمم المتحدة

الديمقراطية تملو فوق كل ما عداها هو أن الديمقراطية
تخلق النمو الاقتصادي، وبالتالي فهي أفضل نظام
لتحقيق التنمية. ولكن للأسف لا تزال الأدلة التجريبية
غير واضحة بشأن هذه المسألة. ومع ذلك يمكن للمرء أن
يجادل بأنه من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، فإنه يلزم
من بين عدة شروط أخرى أن يكون هناك إطار مؤسسي
موحد واحترام لسيادة القانون، وهما عنصران أساسيان
للتخطيط الاقتصادي على المدى الطويل وكذلك مؤسسات
سياسية ذات شفافية تدعم الآلية التي تتطور في إطارها
الأسواق العالمية الحالية. في جميع هذه القضايا تسود
الديمقراطية باعتبارها النظام الذي يحسن التعامل مع
قضية التنمية لأنها تنشئ علاقة سياسية بين المواطنين
وصناع القرار تجبر الأخير على التصرف وفقاً للمصلحة
العامة أو على الأقل مصلحة الأغلبية.

يمكن أيضاً النظر إلى آثار الديمقراطية على النمو
الاقتصادي بطريقة غير مباشرة من خلال قضايا مثل
الصحة والتعليم وحماية حقوق الإنسان والمنافع العامة
الأخرى. صناع السياسة في الأنظمة الديمقراطية لديهم
حوافز لتوفير المزيد من المنافع العامة للمواطنين،
خوفاً من فقدان الدعم الانتخابي إذا لم يتصرفوا على
هذا النحو. يتمتع المواطنون في الأنظمة الديمقراطية
بالقدرة على ترجمة رغباتهم إلى عمل سياسي من
خلال قوة الأصوات. وفي المقابل، وفي ما يسمى بالأنظمة
الاستبدادية، لا تحظى الانتخابات بالكثير من الأهمية
ولا تخضع الجهات الفاعلة السياسية إلى تدابير واسعة
للمساءلة. ولكن وكما يشير عنوان هذا الاجتماع بدقة،
يمكن دراسة العلاقة بين هذين المفهومين ليس فقط من

لا بد وأن أذكر فقط مثال منطقتي، وهي أمريكا اللاتينية
ومنطقة البحر الكاريبي، فإن أقل ما يُقال هو أنه إنطلاقاً
من الأرجنتين إلى فنزويلا مروراً بكوبا أو المكسيك، هناك
مفهوم متعدد للديمقراطية في المنطقة. ومع ذلك، ولأغراض
نقاشنا اليوم دعونا نركز على مفهوم الديمقراطية
باعتبارها نقطة انطلاق، ونظام تجرى فيه الانتخابات
بشكل دوري في ظل المساءلة الحكومية، وحيث للناخبين
الحرية في الاختيار من بين خيارات سياسية مختلفة. ويجب
علي أيضاً أن أقول بوضوح شديد إن الديمقراطية ليست
منتجاً للتصدير يمكن فرضه على المجتمع.

من الضروري التطوير وفقاً لخصوصيات كل أمة. وقد
أكد الحائز على جائزة نوبل أمارتيا سن قبل بضع
سنوات أنه لم يحدث أن تعرضت أي دولة ديمقراطية
في أي وقت مضى لجماعة، ليشير ببلاغة إلى أن الأنظمة
الديمقراطية مسؤولة أمام مواطنيها ليس فقط على
الصعيد السياسي ولكن أيضاً على الصعيد الاقتصادي.
ويمكن اعتبار ذلك بمثابة نقطة انطلاق في مناقشة
العلاقة داخل وبين الديمقراطية والتنمية.

هناك نقاش دائر في العالم الأكاديمي حول هذه العلاقة.
والافتراض الرئيسي لأولئك الذين يعتبرون أن الأنظمة

ولهذه المسألة صدى كبير في الأمم المتحدة لا سيما من خلال عمل وكالاتها وبرامجها. وأنا على يقين أن ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحاضر معنا اليوم يتفق معي في هذا الشأن. يجب أن توضع الأهداف الواردة في إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية اللاحقة في صدر مناقشتنا اليوم، وكذلك في التوصيات التالية التي ستقدم إلى الجمعية العامة في نهاية المطاف. علينا أن نضع في الاعتبار أن بناء الدول الحديثة والفعالة التي تكون الديمقراطية وحقوق الإنسان والنمو الاقتصادي فيها أمور مضمونة ضروري جداً ويجب أن يكون أولوية بالنسبة لبرامج التنمية في المؤسسات المتعددة الأطراف.

إن الكثير من المآسي التي نشهدها اليوم تُعزى إلى تدني قدرة بعض الحكومات على توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين، والتي إذا زادت وتحسنت، لامتلك القدرة على حماية القيم الديمقراطية التي تتبناها هذه الدول. ولا شك أن التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي هما مرام من يقودون الدول الديمقراطية، وكذلك المطلب المستمر لأولئك الذين ينتخبونهم من أجل الحفاظ على الديمقراطية وتعزيزها في جميع أنحاء العالم. وتشمل الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدول والمحافل المتعددة الأطراف مواصلة السعي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الالتزامات التي اكتسبناها في السنوات الأخيرة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وأنا على يقين أن المساهمات التي سيطلعنا عليها المتحدثون الكرام اليوم ستثري النقاش الحالي حول الصلة الفائقة التي تربط الديمقراطية والتنمية معاً.

كلمة أخيرة، أود أن أقتبس مقولة السير ونستون تشرشل عندما ذكرنا بأن الديمقراطية هي أسوأ أشكال الحكم باستثناء كل الأشكال الأخرى التي تتم تجربتها من وقت لآخر. دعونا نأمل أن يساهم هذا التجمع والاحتفال التي سيتبعه يوم الاثنين في حماية وتعزيز هذا الشكل غير التام، ومع ذلك المنشود، من الحكم.

شكراً جزيلاً. ■

وجهة نظر الفوائد التي توفرها الديمقراطية للتنمية ولكن أيضاً من منظور مدى دعم التنمية الاقتصادية للديمقراطية. وهو بالطبع أمر معقد أن نقيم الأدلة التجريبية لتأييد الحجة القائلة إن النمو الاقتصادي يؤدي إلى الديمقراطية، وأتوقع من متحدثينا الكرام اليوم أن يقدموا يد العون في هذا الصدد.

أثبت لنا التاريخ أن هذه العلاقة أكثر تعقيداً بكثير مما يحتاج به المدافعون عن نظريات الحداثة. ومع ذلك يمكننا القول إن التنمية الاقتصادية أمر أساسي في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، الذي يساهم بدوره في الحفاظ على الديمقراطية. على حد تعبير أفضلهم، برجيفورسكي، تتزايد فرص الديمقراطية في الاستمرار في اقتصاد متنام، وخصوصاً في الدول الغنية. وعلاوة على ذلك، حتى في الاقتصاديات الأكثر فقراً يمكن الحفاظ على الديمقراطية إذا نجح النظام في استحداث التنمية. وبالتالي يبدو أن هناك تفاعلاً واضحاً بين التنمية والديمقراطية.

أثبتت الأبحاث الأكاديمية أن الفقر والتدهور الاقتصادي هما التهديدان الأكثر خطراً على الديمقراطية، وخاصة في الديمقراطيات الناشئة، كتلك التي ازدهرت في العقدين الماضيين فقط. وفي هذا الصدد، هناك تصور عالمي في الوقت الحاضر وهو أن المجتمعات في البلدان التي اختبرت العملية الديمقراطية مؤخراً بدأ صبرها على حكوماتها ينفذ فيما يتعلق بقضايا مثل الجريمة والعنف والافتقار إلى الفرص الاقتصادية والتفكك الاجتماعي. وهكذا فإن السياسات الاقتصادية السليمة الموجهة نحو تحقيق ليس فقط النمو، بل أيضاً التنمية البشرية الحقيقية والتنمية المستدامة، تصبح حاسمة في هذه الدول من أجل حماية القيم الديمقراطية ضد ويلات الاضطرابات الاجتماعية.

وبالإضافة إلى هذه السياسات، فإن الطبيعة العالمية لاقتصاد القرن الحادي والعشرين يستلزم فهماً دولياً لتلك التحديات التي تجبر الجهات الفاعلة على الساحة متعددة الأطراف على التصرف لتعزيز التنمية المستدامة والأمن البشري من أجل استمرار الديمقراطية.

الملحق ٣

بيان السيد أولاف كيورفن

مساعد الأمين العام ومدير مكتب السياسات الإنمائية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

في اليوم الدولي الأول للديمقراطية، تسنح لنا فرصة ممتازة للاحتفال بالتقدم الذي شهده العالم في تعزيز وتوطيد النظم الديمقراطية على مدى العقود الثلاثة الماضية في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، علينا أيضاً الاعتراف بأننا نواجه تحديات وأننا بحاجة إلى دراسة تلك التحديات واستكشاف معنى الاتجاهات الأكثر إثارة للقلق عندما يتعلق الأمر بما نراه في الحكم الديمقراطي في جميع أنحاء العالم اليوم.

في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يُعد الحكم

الديمقراطي إحدى القنوات التي تقوم من خلالها بدعم الجهود الرامية إلى إعلاء حقوق الإنسان، ومن خلال الحكم الرشيد توسيع التنمية البشرية كما تبناها إعلان الألفية الذي اعتمده ١٨٩ من قادة العالم في عام ٢٠٠٠. وفي هذا الصدد، فإننا نلتزم بقوة بتحقيق هذه الأهداف في إطار خطتنا للتنمية البشرية وتركيزها على تمكين الأفراد من توسيع خياراتهم وفرصهم، وتطوير إمكاناتهم الكاملة، والاستمتاع بحياة مثمرة بكرامة وفقاً لاحتياجاتهم وخياراتهم ومصالحهم. وبالإشارة إلى مساهمة أمارتيا سين، فقد برع في تعريف التنمية بأنها الحرية وهذا التصور المحدد للحرية هو شعور قيم للغاية عند إدخاله إلى عالم التنمية المتسم بالطابع العملي في جميع أنحاء العالم.

وتتمثل المساهمة الأبرز لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنمية القدرات، ونعني بذلك تعزيز القدرات المحلية والوطنية على الوفاء بالتزامات التنمية والاستفادة من الفرص المتاحة. ومن هذا المنطلق، تركز جهودنا العملية على تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على تقديم الخدمات للمواطنين وتعزيز مشاركة المواطنين والتعلم من

التجارب. وبالأسلوب نفسه، فتحن نعزز المشاركة الشاملة في عمليات صنع القرار بحيث يمكن صياغة مبادرات السياسة العامة والتنمية في ضوء الاحتياجات الحقيقية للمواطنين مع إيلاء اهتمام خاص للسكان المهمشين. وذلك باختصار هو خطتنا كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعطاء معنى تنفيذي لمفهوم التنمية كحرية.

ولا يزال الطريق أمامنا طويلاً. في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استضفنا على مدى العامين الماضيين لجنة التمكين القانوني للفقراء. رأست اللجنة كل من السفيرة مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، والاقتصادي البيروفي هيرناندو دي سوتو، وقد خلصت إلى أنه في عالمنا اليوم هناك ٤ مليارات شخص مستبعدين من سيادة القانون بمعنى أنهم لا يستطيعون الوصول الفعال إلى الحماية والفرص التي لا يوفرها إلا القانون ومؤسسات الدولة. وهي مسألة تثير الدهشة حين نفكر أن ما يقرب من ثلاثة أرباع سكان العالم لا يمكنهم الوصول إلى العدالة، سواء كان ذلك في صورة الوصول إلى حقوق الملكية الفعالة أو الأدوات الأخرى من هذا القبيل، كهويتهم الثقافية، على سبيل المثال. وتلك هي الثغرات الأكثر خطورة في مجال التنمية اليوم، إذا أردنا إحراز تقدم سريع ومستدام نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية البشرية الشاملة للجميع.

ومن خلال العمل مع أصحاب المصلحة الوطنيين، نساعد البلدان على تعزيز المؤسسات الوطنية والمحلية كي تصبح أكثر خضوعاً للمساءلة وأكثر شفافية وكذلك أكثر كفاءة. والهدف طويل المدى هو تعزيز الملكية الوطنية من خلال إعطاء جميع الأطراف الفاعلة - المواطنين، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص - مصلحةً وصوتاً. هل نتجح دائماً في هذا الصدد، أو هل لدينا دائماً تأثير تحولي؟ لا، فتحن نشغل وأحياناً نقصر. يمكن للمساعدة أن تكون غير فعالة، وهناك فرص لتحسينها. ونحن نرى ما يكفي من الأدلة على الممارسات الجيدة لإظهار ما هو النجاح وكيف يمكننا إحداث فرق لضمان استفادتنا من الدروس التي نتعلمها من أنحاء العالم في ١٤٠ بلداً نشارك فيها

الفرصة اليوم ليس فقط لتعلم من بعضنا البعض ولكن أيضاً لتحديد السبل التي يمكننا من خلالها تدعيم العلاقة بين التنمية والديمقراطية في البلدان في جميع أنحاء العالم.

١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨

في الحكم، استناداً إلى الممارسات الجيدة والتعلم من الجوانب التي لم تتجح.

كوننا قد جمعنا اليوم ممثلين عن القطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص يعطينا فرصة للمضي قدماً معاً، لتعزيز الشراكات القائمة، في محاولة لتوجيه المساعدة والدعم إلى الأماكن التي في أشد الحاجة إليها. فلنغتنم

الملحق ٤

بيان السيدة اليزابيث سبيهار مدير شعبة أوروبا، إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية

لطالما شارك المجتمع الدولي في دعم وتعزيز التنمية والديمقراطية على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. كما أن التنمية والديمقراطية هما في صميم ولاية الأمم المتحدة وأصبحت الأمم المتحدة المناصر الرئيسي لهما في جميع أنحاء العالم.

نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أساسيات الديمقراطية ومنذ اعتماده، نجح في تحقيق مساهمة كبيرة في القبول العالمي للديمقراطية كقيمة عالمية. ويشجع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في ترجمة العديد من مبادئ الإعلان إلى معاهدات دولية تحمي حقوقاً محددة. صادقت ١٦٠ دولة عضو على العهد الدولي الذي يتضمن واجبات ملزمة على الدول الأعضاء فيما يتعلق بالانتخابات وحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع وغير ذلك من الحقوق الديمقراطية. منذ عام ١٩٨٨، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنة حقوق الإنسان السابقة قراراً واحداً على الأقل سنوياً يتناول بعض الجوانب الرئيسية للديمقراطية. وبالتالي برزت الديمقراطية كقضية شاملة في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة منذ التسعينيات، بما في ذلك مؤتمر قمة الألفية. في عام

٢٠٠٠، أكدت الدول الأعضاء في إعلان الأمم المتحدة للألفية أنها "لن تدخر جهداً في تعزيز الديمقراطية". كذلك وصفت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الديمقراطية باعتبارها "قيمة عالمية" تتسم بكونها "مترابطة ويعزز بعضها بعضاً" بالنسبة لاحترام جميع حقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية.

وقد قوبلت هذه العمليات المعيارية والاستشارية بكم متزايد من النشاط التشغيلي المضطلع به في إطار الركائز الثلاث الأساسية لعمل الأمم المتحدة: التنمية والسلام والأمن، وحقوق الإنسان. وبقيادة الأمين العام، كانت هناك أيضاً جهود رامية إلى تعزيز عمل الأمم المتحدة في مجال الديمقراطية من خلال زيادة التماسك والحد من تشتت الجهود عبر إدارات ووكالات وبرامج الأمم المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال هناك تصور وربما حقيقة واقعة، أن الديمقراطية فشلت في تحسين حياة الناس في بعض أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، في بعض البلدان أو المناطق التي كان يُعتقد أن الديمقراطية قد "عززت" فيها شهدنا سخطاً شعبياً مع غياب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي شكلت بالفعل في بعض الظروف خطراً على الاستقرار السياسي في تلك البلدان. فالتناس لديهم توقعات بأن الديمقراطية ستحقق التنمية، وذلك توقع معقول، ويجب علينا أن نسعى جاهدين للمساعدة على تحقيق ذلك. وفي الوقت نفسه، علينا أن نضع في اعتبارنا بعض الحجج، وهي أن التنمية الشاملة المستدامة يمكن أن تتحقق - وربما

الديمقراطية والتنمية:
دور الأمم المتحدة

بطريقة أكثر سهولة - دون الأسس الديمقراطية في المجتمع.

إن التحولات الجارية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والانتكاسات الديمقراطية الأخيرة في أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء قد سلطت الضوء مرة أخرى على العلاقة بين الديمقراطية والتنمية وتأثيرها على الحياة السياسية للبلاد. وكل حالة تُعد فريدة من نوعها ومعقدة بطريقتها الخاصة، وفي الوقت نفسه، فإن مثل هذه الحالات تبدو أنها تشير إلى أهمية بناء مؤسسات ديمقراطية قوية وثقافة سياسية ديمقراطية شاملة جنباً إلى جنب مع عمليات التنمية الشاملة والمستدامة. يمكن أن يُنظر إلى مختلف الاضطرابات التي نشهدها حالياً كمثال لما يمكن أن يحدث عند غياب أي من هذين المتغيرين، أو كليهما.

على الرغم من الحاجة إلى تعزيز الديمقراطية وتوطيدها في العديد من البلدان في أنحاء العالم (حتى في أكثر الديمقراطيات "رسوخاً")، زادت حدة الشكوك حول أنشطة دعم الديمقراطية ومقاومتها على مدى العقد الماضي في بعض الدوائر. وفي الواقع، أحياناً يُنظر إلى المساعدة الدولية من أجل بناء الديمقراطية باعتبارها ليس أكثر - ولا أقل - من تدخل سياسي أجنبي في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة. وقد يرى البعض أن التركيز ينبغي أن يكون على أنشطة "التنمية البحتة"، مع فصل مبادرات التنمية التقليدية عن قضايا الحكم والمشاركة.

ولهذه الأسباب، من بين أمور أخرى، تم تنظيم هذا الاجتماع، للتركيز على واحد من المجالات الرئيسية الثلاثة لعمل الأمم المتحدة، وهو التنمية، من حيث صلته بالديمقراطية. ونحن نسعى لتعزيز فهمنا لكيفية إكمال الديمقراطية والتنمية كل منهما للآخر. هل الخيارات السياسية التي تتيحها الديمقراطية مرتبطة بالخيارات الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها التنمية؟ وإذا كان الأمر كذلك، كيف يمكن للأمم المتحدة، من خلال عملها متعدد الأوجه في دفع عجلة التنمية البشرية والأمن الإنساني، تعزيز أو زيادة هذه الخيارات؟

ويتأثر هدفا الديمقراطية والتنمية المرتبطان ببعضهما البعض إلى حد كبير تأثراً حاداً في مختلف البلدان من جراء السياسات الاقتصادية العالمية الراهنة. فالارتفاع السريع في أسعار السلع، بما في ذلك المواد الغذائية الأساسية ومصادر الطاقة مثل البترول، قد وصل إلى كافة أرجاء العالم، مما يؤثر على الملايين من البشر وخاصة أولئك الذين يعانون الفقر بالفعل. لذا نود أيضاً أن نفهم بشكل أفضل تأثير مثل هذه الأزمات على تصورات عدم الإنجاز من قبل الحكومات الديمقراطية. ونحن نتطلع إلى مناقشة حية مع التركيز على المجالات الرئيسية للسياسات التي ينبغي معالجتها عند النظر في التفاعلات بين التنمية والديمقراطية. ونأمل أيضاً تناول التحديات المحددة وكذلك إمكانات العمل المتعدد الأطراف من حيث صلته المباشرة بالعمل اليومي للأمم المتحدة. ■

الملحق ه

بيان الدكتور ماسيمو توماسولي المراقب الدائم للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لدى الأمم المتحدة

استكشفت كل من السياسة المقارنة ودراسات التنمية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، وجاءت نتائج النقاش الساخن غير حاسمة، لأسباب ليس أقلها حدود التعريفات المختلفة للديمقراطية والتنمية ذاتها. ومع الاعتراف بوجود ارتباط إيجابي بين الديمقراطية والتنمية، فإن الأدلة على وجود علاقة سببية في اتجاه واحد أو آخر مختلطة ومتناقضة.

ونتيجة لذلك، فإن التحول الديمقراطي وبناء الديمقراطية هما مجالان محل نزاع. إن جهود المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في دعم الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا بشكل خاص، تستند إلى نهج غير إلزامي نحو بناء المؤسسات والعمليات الديمقراطية المرتكزة على المعرفة نسبية، بما في ذلك تلك الواردة من جنوب الكرة الأرضية. وقد أتاحت لنا تجربتنا أدلة كثيرة على أن المؤسسات يمكن أن تقود وبسرعة الثقة والدعم الشعبيين لا سيما عندما تحتكرها النخب المغرورة والمعزولة عن الواقع الاجتماعي. في بعض أنحاء من العالم هناك أدلة على تراجع التأييد للديمقراطية نظراً للاعتقاد بأن الديمقراطية فشلت في تحسين حياة الشعوب.

وتعتبر المؤسسات الديمقراطية مثل المجالس التشريعية والفروع التنفيذية والأحزاب السياسية غير فعالة في تمثيل مطالب المواطنين بتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وحتى في البلدان أو المناطق التي كان يُعتقد أن الديمقراطية لها فيها جذور عميقة، فإن السخط الشعبي لغياب التنمية الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى ظهور السياسة الشعبوية والمتطرفة.

ومن الجوانب الأساسية للروابط بين الديمقراطية

والتنمية بعد المساواة بين الجنسين وهو أمر حاسم لفعالية وشرعية واستدامة الديمقراطية والتنمية على حد سواء. وتمثل مشاركة المرأة تحدياً مستمراً. وعلى الرغم من اعتماد هدف تمثيل المرأة بنسبة ٣٠٪ في بكين، فإن المشاركة على قدم المساواة في الأنشطة السياسية وكنائبات منخبات لا يزال بعيداً عن كونه حقيقة واقعة. وعلى الرغم من التقدم الذي لا يمكن إنكاره من خلال آليات الحصص وغيرها من الاستراتيجيات لإشراك المرأة، فإن التحدي الحالي يتمثل أيضاً في ضمان أن تكون قضايا المرأة واهتماماتها على جدول الأعمال السياسي، مع السعي في الوقت نفسه لتحقيق مستويات أعلى من التمثيل من حيث الأعداد ووضع نهج جديدة لتعزيز التناسب في التمثيل.

وهناك أيضاً حاجة إلى معالجة جانب تحقيق الديمقراطية. هناك اعتراف بفعالية المؤسسات وسلامة السياسات الديمقراطية كعناصر مساعدة للتنمية. وتخلق الديمقراطية بيئة مواتية تخضع الخيارات السياسية فيها لسيطرة المواطنين الأحرار والمسؤولين القادرين على مساءلة الحكومة ومؤسسات الدولة عن تنفيذها.

لذا فالديمقراطية هي أداة لتمكين الناس بغية معالجة قضايا الفقر والإقصاء، ولقد اعترف المجتمع الدولي بهذه العلاقة. ولكن التصور العكسي وهو أن الأنظمة السلطوية لديها ميزة في تعزيز التنمية لا يزال قائماً. وبالمثل في كثير من البلدان الفاعلة المؤثرة في الحياة السياسية التي تبني الإجراءات الديمقراطية الرسمية ما زالت عاجزة عن فهم هشاشة الديمقراطية إلى الفقر المدقع وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي. وبالتالي هناك حاجة للفاعلين السياسيين - في الأحزاب السياسية في المقام الأول - أن يحسنوا فهم التأثيرات المحتملة لخياراتهم السياسية على التنمية والتأثيرات المحتملة لخياراتهم التنموية على السياسة. ويجب أن يقترن بناء القدرات في الحكم المنطلق من القمة بتدابير المساءلة المنطلقة من القاعدة بحيث يعزز الواحد منهما الآخر.

وفي مجال التنمية أيضاً، بدأت الساحة في التغيير.

الديمقراطية والتنمية:
دور الأمم المتحدة

الإعلام يمكن أن تلعب دوراً. وفي هذا الصدد، من المشجع أن برنامج عمل أكرا، الذي تمت الموافقة عليه يوم ٤ سبتمبر/أيلول عام ٢٠٠٨ في منتدى أكرا الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، قد حدد الديمقراطية والنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي ورعاية البيئة باعتبارها المحرك الرئيسي للتنمية في جميع البلدان. وقد برزت الأمم المتحدة باعتبارها لاعباً مهماً في العديد من مجالات إرساء الديمقراطية، وخاصة في مجالات الدعم الانتخابي والبرلماني وحقوق الإنسان والروابط بين بناء السلام وبناء الديمقراطية. كما يرتبط دور الأمم المتحدة في بناء الدولة على نحو متزايد بالأبعاد الموازية والمتداخلة في كثير من الأحيان لبناء المؤسسات والعمليات الديمقراطية والسياقات المعرضة للصراعات والسياقات شديدة التفتت. نأمل أن يتيح اجتماع المائدة المستديرة هذا الفرصة لتبادل الآراء المفتوح والصريح حول مختلف أبعاد العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، وتطلع إلى الاستنتاجات التي توجّه النقاش السياسي حول دور العمل المتعدد الأطراف في هذا المجال. ■

فالاقتصاديات الناشئة الجديدة تدخل الدول، وبالتالي فهي توسع نطاق الخيارات بالنسبة لمن تقتصم الخبرة والدعم للاختيار من بينها والجمع بين بعضها، وفقاً لاحتياجاتهم وأولوياتهم. وربما أن "التنمية" في حد ذاتها هي واحدة من تلك الأفكار التي تتطلب نظرة أعمق. من يقوم على تشكيلها ولصالح من؟ هل للناس العاديين رأي فيها؟ هل يمكنهم الاعتماد على نوابهم المنتخبين لتحديد الأولويات السليمة؟ ما هو المعنى الحقيقي لمصطلح "الملكية الوطنية" في ظل هذه الظروف؟ تكتسي الملكية الوطنية أهمية بالغة باعتبارها واحدة من المبادئ التوجيهية للتعاون الإنمائي الدولي، وفي كثير من الأحيان تُختصر للأغراض العملية في الملكية من قبل السلطة التنفيذية للحكومة، وهذا هو الحال بالنسبة للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

إن ملكية التنمية تحتاج إلى إضفاء الطابع الديمقراطي عليها. ولكي يحدث ذلك، فإن الجهات الفاعلة الرئيسية في عمليات إرساء الديمقراطية مثل الأحزاب السياسية والهيئات التشريعية فضلاً عن المجتمع المدني ووسائل

الملحق ٦

جدول الأعمال المشروح، مناقشات اجتماع المائدة المستديرة حول "إعادة النظر في الديمقراطية والتنمية للقرن الحادي والعشرين" أوغندا هاوس، نيويورك، ٢١ مارس/ آذار ٢٠١١

أولاً: مقدمة

كلمة الافتتاح: الدكتور ماسيمو توماسولي، المراقب الدائم للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لدى الأمم المتحدة

نظرة عامة على بحث العدد: البروفيسور تيموثي د. سيسك، مدرسة جوزف كوريل للدراسات الدولية، جامعة دنفر

ثانياً: المستوى الاستراتيجي ومستوى السياسات

المنسق: السيدة اليزابيث سبيهار، مدير شعبة أوروبا، إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية

المواضيع والأسئلة:

في ضوء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية فضلاً عن موجة التغيير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

ما هي الطرق التي يمكن من خلالها للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن تساهم على نحو أكثر تماسكاً وبطريقة

جماعية في العمليات الديمقراطية والتنمية التي يعزز بعضها بعضاً؟

إلى أي مدى نحتاج إلى إعادة النظر في بنية وعمل المؤسسات والعمليات العالمية التي تعزز التطور الديمقراطي من أجل التغلب على نهج "الصومعة" نحو بناء الديمقراطية ومساعدات التنمية؟

كيف يمكننا استغلال الفرص الديمقراطية الجديدة (كتلك التي ظهرت في الشرق الأوسط) والاحتمال ذي الصلة لتحقيق مزيد من المساواة بين الجنسين، في الوقت المناسب وبطريقة متسقة لدعم التنمية المستدامة؟ وفي المقابل، كيف يمكن أن تسهم المساعدة الإنمائية في الحكم الديمقراطي في مثل هذه السياقات؟

ثالثاً: الدورة الثانية: المستوى التشغيلي

المنسق: السيدة جيرالدين فريزر - موليكي، مدير مجموعة الحكم الديمقراطي، مكتب سياسات التنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المواضيع والأسئلة:

كيف يمكن لدعم أكثر ذكاءً وأكثر تطوراً ومراعاةً للمنظور الجنساني وأكثر ملاءمةً للسياق في مجالات العمليات الانتخابية والبرلمانات والأحزاب السياسية والحوار الديمقراطي في قطاعات محددة أن يساهم في عمليات الحكم التي تعتبر أساسية لتحقيق أهداف التنمية (مثل الحوار الديمقراطي حول الصحة أو التعليم أو أمن المجتمع)؟

كيف ينبغي تصميم آليات المساءلة بحيث تعزز تأثير المساعدة الإنمائية وبناء الثقة من خلال توفير الشفافية وبالتالي تكون رادعاً لسوء المعاملة؟

كيف يمكن تحسين المساعدة في العمليات الديمقراطية الوليدة والتنمية في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات؟

بأي الطرق يمكن للقائمين على بناء الديمقراطية ومقدمي المساعدة الإنمائية العمل مع ومن خلال

المؤسسات "الهجينة" أو غير الرسمية في السياقات المحلية؟ كيف يمكن للمؤسسات غير الرسمية أن تساهم في الديمقراطية وحقوق الإنسان، دون أن تحول عنهما؟

كيف ينبغي معالجة "فجوة عدم المساواة" في البلدان المتوسطة الدخل؟ كيف يؤثر تركيز المستويات العالية من الفقر في البلدان المتوسطة الدخل على ترتيب أولويات تدفقات المعونة؟ بأي الطرق يمكن لمساعدات الديمقراطية والحكم المساهمة في تضيق فجوة عدم المساواة؟

رابعاً: البحوث والتحليلات

المنسق: الدكتور ماسيمو توماسولي، المراقب الدائم للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لدى الأمم المتحدة

بأي الطرق يمكن للأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والمحلية تشجيع البحوث حول العلاقة بين نوعية الديمقراطية مع مرور الوقت والأداء على المستوى القطري بشأن الأهداف الإنمائية للألفية؟

بأي الطرق العملية يمكن وضع الشراكات والآليات الجديدة للحوارات بين الجهات المانحة والجهات المستفيدة حول الديمقراطية والتنمية بحيث تعزز التماسك؟

خامساً: الاستنتاجات

المحدثون: اليزابيث سبيهار، مدير شعبة أوروبا، إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية
السيدة جيرالدين فريزر - موليكي، مدير مجموعة الحكم الديمقراطي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الدكتور ماسيمو توماسولي، المراقب الدائم للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لدى الأمم المتحدة ■

الديمقراطية والتنمية:
دور الأمم المتحدة

المراجع وقراءات إضافية

- ب. بطرس غالي، *The Interaction between Democracy and Development: Executive Summary*. الفريق الدولي المعني بالديمقراطية والتنمية (IPDD) (باريس: اليونسكو، ٢٠٠٢) متاح عبر <http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001323/132343e.pdf>
- ت. كاروثرز، 'Democracy and Development Aid: The Elusive Synthesis,' *Journal of Democracy*, 21/4 (2010) ١٢-٢٦.
- ن. الكاوي و أ. إنغفيلد، 'Understanding and Programming for Linkages: Democratic Governance and Development', Oslo Governance Center Discussion Paper 8 (أوسلو: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨) متاح عبر <http://gaportal.org/sites/default/files/Understanding%20and%20programming%20for%20linkages.pdf>
- أ. غوث باشا (ST/ESA/PAD/SER.E/99)، تقرير أعد للمنتدى العالمي السابع بشأن إعادة تحديد دور الحكومة: بناء الثقة في الحكومة، ٢٦-٢٩ يونيو/حزيران ٢٠٠٧، فيينا، النمسا. (نيويورك: إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٦) متاح عبر <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan025110.pdf>
- ج-م. غينو، وآخرون، *Civilian Capacity in the Aftermath of Conflict*: التقرير المستقل للمجموعة الاستشارية العليا (A/65/747-S/2011/85)، ٢٢ فبراير/شباط ٢٠١١ متاح عبر <http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/240/80/PDF/N1124080.pdf?OpenElement>
- م. هالبرين، ج. ت. سيفل، م. م. ويتستين، *The Democracy Advantage: How Democracies Promote Prosperity and Peace*، مجلس العلاقات الخارجية (نيويورك: روتليدج، ٢٠٠٥)
- ج. هايدن، ك. ميس، م. فوربستي، ف. فريتز، 'Governance Assessments for Local Stakeholders: What the World Governance Assessment Offers' (لندن: Overseas Development Institute، ٢٠٠٨) متاح عبر <http://www.odi.org.uk/resources/download/573.pdf>
- International Dialogue on Peacebuilding and Statebuilding, 2011. *A New Deal for Engagement in Fragile States* اعتمد في المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني - ١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١، بوسان، كوريا، متاح عبر <http://www.g7plus.org/storage/New%20Deal%20English.pdf>
- المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 'It's the People Ownership: Why the Aid Agenda Needs Democracy in the Post-Busan Era and How to Start Supporting It', IDEA Discussion Paper (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١١)، متاح عبر <http://www.idea.int/publications/pgcb/index.cfm>
- إ. نيومان، ر. ريتش، محررين، *The UN Role in Promoting Democracy: Between Ideals and Reality*. (طوكيو: مطبعة جامعة الأمم المتحدة، ٢٠٠٤)
- ب. نوريس، *Making Democratic Governance Work: The Impact of Regimes on Prosperity, Welfare, and Peace* (كيمبريدج: مطبعة جامعة كيمبريدج، ٢٠١٢)
- منظمة التعاون والتنمية / لجنة المساعدة الإنمائية: *Concepts and Dilemmas of State Building in Fragile Situations: From Fragility to Resilience* OECD/DAC Discussion Paper (باريس: منظمة التعاون والتنمية، ٢٠٠٨) متاح عبر <http://www.oecd.org/dataoecd/59/51/41100930.pdf>
- منظمة التعاون والتنمية / لجنة المساعدة الإنمائية، *Draft Orientations and Principles on Development, Cooperation, Accountability, and Democratic Governance* (باريس: شبكة الحكم التابعة للجنة المساعدة الإنمائية، ٢٠١٢) متاحة عبر [http://search.oecd.org/officialdocuments/displaydocumentpdf/?cote=DCD/DAC\(2012\)28&docLanguage=En](http://search.oecd.org/officialdocuments/displaydocumentpdf/?cote=DCD/DAC(2012)28&docLanguage=En)
- أ. أ. برجيفورسكي و م. إ. ألفاريز وج. أ. شيبوب و ف. ليمونجي *Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950-1990* (كيمبريدج: مطبعة جامعة كيمبريدج، ٢٠٠٠)
- ل. راكنر، أ. روكا منوكال وف. فريتز، 'Assessing International Democracy Assistance: Key Lessons and Challenges', Overseas Development Institute Project Briefing #14 (أغسطس/آب ٢٠٠٨) متاح عبر <http://www.odi.org.uk/resources/download/1889.pdf>

- ر. ريتش 'Situating the UN Democracy Fund', *Global Governance: A Review of Multilateralism and International Organization* 16/4 (2010) ص. ٤٢٣-٤٢٤.
- أ. سن، *Development as Freedom* (New York: Anchor Books, 1999).
- أ. توليدو، 'Latin America: Democracy with Development', *Journal of Democracy* 21/4 (2010) ص. ٥-١١.
- م. توماسولي (محرراً)، *Democracy, Peace and Security: The Role of the UN*. Discussion Paper (نيويورك: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات/الأمم المتحدة/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٠) متاح عبر <http://www.idea.int/publications/democracy-peace-security-un/index.cfm>
- الأمم المتحدة، ٢٠٠٨. *Participatory Governance and the Millennium Development Goals*, (ST/ESA/PAD/SER.E/119). نيويورك: إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية متاح عبر <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan028359.pdf>
- الأمين العام للأمم المتحدة، *Secretary-General's Guidance Note on Democracy*، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩، متاح عبر <http://www.un.org/democracyfund/Docs/UNSG%20Guidance%20Note%20on%20Democracy.pdf>
- الأمين العام للأمم المتحدة، *Report of the Secretary-General on Women and Peace and Security (S/2010/498)*، ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ متاح عبر <http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N10/540/24/PDF/N1054024.pdf?OpenElement>
- الأمين العام للأمم المتحدة، *Annual Report of the Secretary-General on Accelerating Progress Towards the Millennium Development Goals: Options for Sustained and Inclusive Growth and Issues for Advancing the United Nations Development Agenda Beyond 2015 (A/66/126)*، ١١ يوليو/تموز ٢٠١١ متاح عبر <http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/410/40/PDF/N1141040.pdf?OpenElement>
- الأمين العام للأمم المتحدة، *Report of the Secretary-General on Civilian Capacity in the Aftermath of Conflict*، ١٩ أغسطس/أب ٢٠١١ متاح عبر <http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/458/76/PDF/N1145876.pdf?OpenElement>
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations* (نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٢) متاح عبر <http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2002e.pdf>
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2009) *A Guide to Democratic Governance Practice*. متاح عبر http://www.undp.org/oslocentre/docs10/DG_forWebAsSpreads.pdf
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *Arab Human Development Report 2009: Challenges to Human Security in the Arab Countries*، (نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩) متاح عبر <http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2009e.pdf>
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *Governance for Peace: Securing the Social Contract*. مكتب منع الأزمات والتعايف ومكتب السياسات الإنمائية. (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٢) متاح عبر http://www.undp.org/content/dam/undp/library/crisis%20prevention/governance-for-peace_2011-12-15_web.pdf.pdf
- البنك الدولي، *World Development Report 2011: Conflict, Security and Development*، (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠١١) متاح عبر <http://wdr2011.worldbank.org/fulltext/>

قائمة المختصرات

الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران	APRM
الاتحاد الأفريقي	AU
مكتب منع الأزمات والتعافى (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	BCPR
مكتب السياسات الإنمائية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	BDP
مركز دراسة المجتمعات النامية	CSDS
المجلس الاقتصادي والاجتماعي (بالأمم المتحدة)	ECOSOC
النتائج المحلي الإجمالي	GDP
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	ICCPR
المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات	International IDEA
(الأمم المتحدة) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط	IDEP
الفريق الدولي المعني بالديمقراطية والتنمية	IPDD
الأهداف الإنمائية للألفية	MDGs
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MENA
المنظمات غير الحكومية	NGOs
منظمة الدول الأمريكية	OAS
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة المساعدة الإنمائية	OECD-DAC
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا	OSCE
برنامج إدارة الحكم (المكتب الإقليمي العربي التابع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	POGAR
تعادل القوة الشرائية	PPP
الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	SADC
الأمم المتحدة	UN
صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية	UNDEF
إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة	UN DPA
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية	UN DESA
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	UNEP
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)	UNESCO
مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة	UN OHCHR
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	UN Women
تقرير التنمية في العالم	WDR
منظمة الصحة العالمية	WHO

الديمقراطية والتنمية:
دور الأمم المتحدة



United Nations



مكتب المراقب الدائم للمؤسسة الدولية للديمقراطية
والانتخابات لدى الامم المتحدة
336 East 45th Street, 14th Floor
New York, NY 10017 - USA
هاتف: +١ ٢١٢ ٢٨٦ ١٠٨٤
فاكس: +١ ٢١٢ ٢٨٦ ٠٢٠٦
بريد إلكتروني: unobserver@idea.int

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات
International IDEA
Strömsborg
SE -103 34 Stockholm Sweden
هاتف: +٤٦ ٨ ٦٩٨ ٣٧ ٠٠
فاكس: +٤٦ ٨ ٢٠ ٢٤ ٢٢
بريد إلكتروني: info@idea.int
ISBN: 978-91-87729-28-7